دراسات في السياسة الاستعمارية :

ليبيا
والمؤامرة البريطانية

بقلم

دكتور راشد البراوي

الطبعة الأولى

١٩٥٣

ملتزمة الطبع والنشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي باشا بالقاهرة

الإهداء

إلى . . .

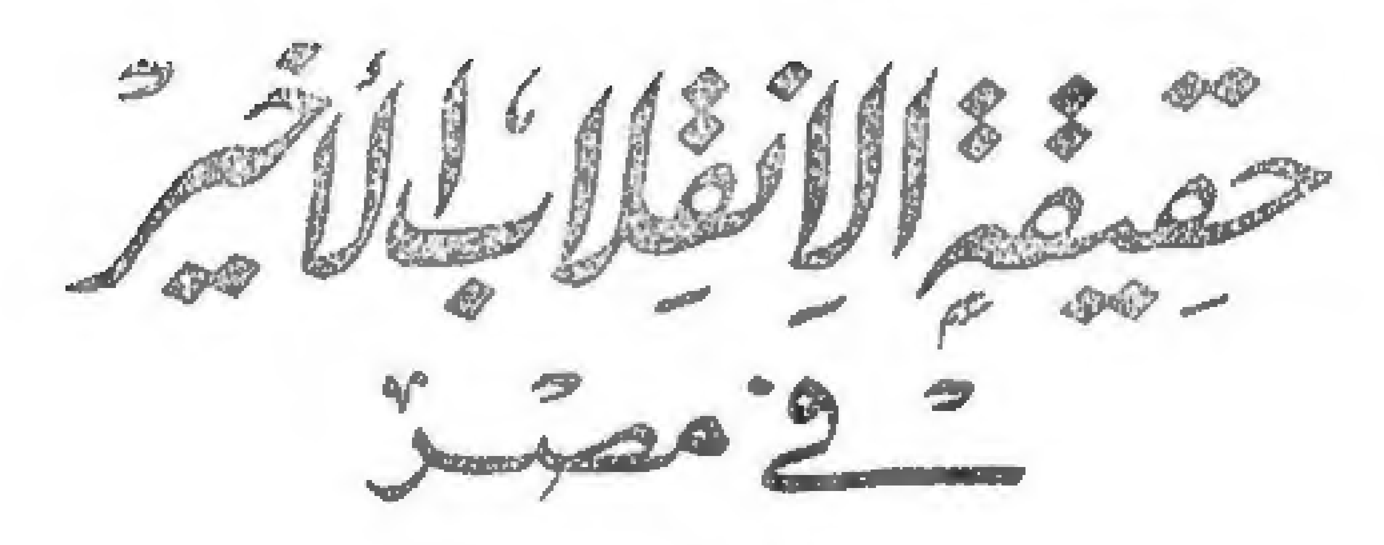
روح إبني العزيز «هاني» التي فاضت فجأة وهو في أكمل الصحة والعافية ولما يبلغ السادسة عشرة من العمر ، فراحت معها الآمال الكبار التي كانت تجيش في صدره الصغير ، وبقيت لأقرانه الرسالة الإنسانية الكبرى التي يجب أن يضطلعوا بها .

و

إلى . . . .

الاستقلال الليبي الذي اختطفت روحه المطامع الاستعمارية ولما يكتمل من العمر تسعة عشر شهراً ، فخلف الحادث في نفس الشعب حسرة ستكون دافعاً له على الكفاح الجدي من أجل الحياة الكريمة ذلك أن الشعوب ، على غير الأفراد ، لا تموت . . .

الطبعة الثانيـة من



تأليف

دكتور راشد البراوي

أول وأدق تفسير علمى للثورة التى نشبت فى مصر فى ٢٣ يوليه من عام ١٩٥٢ ، ولقيت الترجمة الانجليزية نجاحاً كبيراً فى العالم الخارجى حين صدرت بعنوان

THE MILITARY COUP IN EGYPT

النسخة العربية

٢٨٠ صفحة مقاس متوسط — الثمن ١٨ قرشا

النسخة الانجليزية

٢٧٠ صفحة — الثمن ٧ شلنات
٣٥٠ قرشاً

واقرأ

للدكتور راشد البراوى

	مـ
(١) مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط (الطبعة الثانية)	١٠
(٢) الكتلة الإسلامية	٨
(٣) مجموعة الوثائق السياسية (الجزء الأول) « المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس »	٣٥
(٤) مشروعات السنوات الخمس « بحث فى الاقتصاد السوفيتى »	٥٠
(٥) الدولة والنظم الاقتصادية فى الشرق الأوسط تأليف ا . بونيه	٤٥
(٦) ماو ماو أو ثورة الأحرار فى كينيا (الطبعة الثانية)	١٠

وقريبا

الطبعة الثالثة من

الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية تأليف ف . لينين	٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

لم يكد يجف المداد الذى سطرت به « الأمم المتحدة » قرار استقلال ليبيا وسيادتها ، والذى عبرت به الجامعة العربية عن فرحتها وترحيبها بانضمام هذه الدولة إليها حتى أعلن نبأ توقيع معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا العظمى ، عصفت باستقلال هذا البلد العربى بصورة سافرة .

وفى هذا المقال الموجز الذى نناقش فيه المعاهدة ونحلل نصوصها الخطيرة ، حاولنا — مع ضيق الحيز — أن نبين كيف أنها ليست سوى حلقة أخيرة فى مؤامرة بدأت منذ سنوات . ومهما وافقت الحكومة الليبية ومعها البرلمان على هذه الوثيقة التى تسلب الشعب حرياته وحرماته ، فإنا واثقون تمام الثقة أن الشعب لن يرضى بها وسيعمل على القضاء عليها . لقد أصبح الوعى القومى فى العالم العربى من القوة والإمكانيات بحيث أصبحت نهاية الاستعمار مسألة وقت ، لا أكثر ولا أقل .

٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٣

راشد البراوى

معلومات جغرافية واقتصادية

السطح والمناخ :

تحد الدولة الليبية من جهاتها المختلفة على الصورة الآتية . ففي شمالها البحر المتوسط ، وفي شرقها مصر والسودان ، وإلى الجنوب منها إفريقية الاستوائية الفرنسية . بينما توجد إفريقية الغربية الفرنسية في جنوب البلاد وغربها ، أما تونس فتقع في الشمال الغربي منها .

وتتكون ليبيا سياسياً من اتحاد أقاليم ثلاثة وهي طرابلس في الغرب (٩٦٠٠٠ ميل مربع) وبرقة في الشرق (٢٧٠٠٠٠ ميل مربع) وفزان في الجنوب (٣١٩٠٠٠ ميل مربع) . وهكذا تبلغ المساحة الكلية للبلاد ٦٨٥٠٠٠ ميل مربع أي ما يعادل مليوناً ونصف مليون من الكيلو مترات المربعة :

وترتفع طرابلس بوجه عام صوب الجنوب ، أما في الشمال الأقصى — بحذاء البحر — فإننا نجد سهلا ساحليا منخفضاً تتلوه إلى الداخل منطقة تعرف باسم « الجبل » وفيها بقايا وآثار نشاط بركاني في العصور القديمة . ويعد السهل الساحلي والمناطق المجاورة له من « الجبل » من أهم أجزاء طرابلس لجودة الري مما جعل أغلبية السكان تقيم هناك .

وفي جنوب الجبل هضبة صحراوية قاحلة تستمر مئات الأميال ثم تزول لتحل محلها سلسلة من المنخفضات التي تتجه من الشرق إلى الغرب وتتوافر

مها ماء الآبار ولهذا توجد الواحات . هذه المنخفضات يتكون منها إقليم فزان الذي لا يبدو كونه مجموعة من واحات كبيرة نسبيا . وفي أقصى الجنوب تأخذ الأرض في الإرتفاع تكوين جبال الصحراء الوسطى والتي تصل بعض قممها إلى ١٢٫٠٠٠ قدم .

فإذا انتقلنا إلى برقة نجد المنطقة الساحلية مرتفعة ويطلق عليها « الجبل الأخضر » وفيها يقيم معظم سكان هذا الإقليم ، كما تقع أهم مدنه وهي بنغازي ودرنه . ويهبط الجبل الأخضر بشــدة من ناحية الغرب إلى خليج سرت ، ولـكنه من ناحية الشرق يهبط بالتدريج صوب الحدود المصرية ؛ وهذه المنطقة الشرقية تعرف باسم مرماريكا وأهم بلد فيها طبرق وإلى جنوب الجبل الأخضر نجد صحراء منخفضة واسعة وإن كنا نلقى بعض الواحات المتناثرة .

ويتميز مناخ ليبيا بالجفاف بوجه عام وبالتغيرات التي تطرأ عليه بصورة واضحة . ونظراً لعدم وجود الحواجز من الجبال تتعرض البلاد لتأثير البحر المتوسط والصحراء وتبلغ درجة الحرارة في شمال طرابلس ما بين ١٠٥° ، ١١٥ ف في الصيف وتشتد الحرارة أكثر من ذلك في الصحاري الجنوبية ، أما في شمال برقة فإن درجة الحرارة في الصيف أقل وتتراوح بين ٨٠° ، ٩٠° ف مع ازدياد الرطوبة عند الساحل . ومن الظواهر التي تتعرض لها البلاد هبوب ريح جافة من الجنوب قد تؤدي إلى رفع درجة الحرارة في بعض الجهات بنحو ٤٠° وهي تسبب خسائر فادحة للمحاصيل . وعلى تلال طرابلس وبرقة يبلغ متوسط المطر السنوي من ١٥ إلى ٢٠ بوصة أما في بقية البلاد فالمتوسط ٨ بوصات ومادون ذلك . ومن الصعاب التي تواجه ذلك البلد أنه يتعرض كل خمس أو ست سنوات لفترة جفاف حاد قد تدوم موسمين متعاقبين كما أن مقادير المطر الفعلية لا يمكن التأكد منها والاعتماد عليها .

السكان :

يبلغ عدد سكان ليبيا بأقاليمها الثلاثة ١ر١١٢ر٣٩١ نسمة (حسب آخر إحصاء) طبقاً للتوزيع التالى :

	مسلمون	طليان	يهود	آخرون	المجموع الكلى
برقة	٣٠٠ر٠٠٠	٢٦٢	—	٢٥١	٣٠٠ر٥١٣
طرابلس	٧١١ر٩٦٠	٤٦ر٨٣٨	٨ر٠٠٠	٣ر٨٠٠	٧٧٠ر٥٩٨
فزان	٤١ر٢٨٠	—	—	—	٤١ر٢٨٠
	١ر٠٥٣ر٢٤٠	٤٧ر١٠٠	٨ر٠٠٠	٤ر٠٥١	١ر١١٢ر٣٩١

وينقسم السكان كذلك وفقاً لأسلوب الحياة السائد فى البلاد .

	أهل المدن	مقيمون بالريف	أشباه البدو	بدو
مسلمون	١٩٣ر٠٠٠	٣٩٧ر٩٠٠	٢٤٦ر٥٠٠	٢١٥ر٨٥٠
طليان	٢٩ر٥٠٠	١٧ر٦٠٦	—	—
يهود	٨ر٠٠٠	—	—	—
آخرون	٤ر٠٠٠	—	—	—

ومن البيان السابق يتضح لنا أن اليهود وأفراد الجاليات الأجنبية الأخرى يقيمون جميعاً بالمدن حيث يمارسون الأعمال التجارية والمالية والصناعية . أما الطليان فإن أكثر من ٥٢ ٪ منهم يعيشون فى المدن بينما يمارس الباقون الزراعة . فإذا انتقلنا إلى أهل البلاد الأصليين ألفينا أن مايقرب من نصفهم

تعيش في حالة بدوية أو مقاربة لها ، ولا تهتم بالمدن سوى الآن .

الزراعة والرعي

ويشتغل ما لا يقل عن أربعة أخماس السكان بالزراعة وإن كانت الأساليب المتبعة بدائية ، باستثناء المزارع التي يملكها الإيطاليون . وأهم الحبوب الشعير والقمح حيث بلغ إنتاجهما ١١٦٫٠٠٠ ، ١٥٫٦٠٠ طن على التوالي في عام ١٩٥٠

إلا أن هذه الأرقام مبنية على أساس تقديرات الضرائب . ومهما يكن من أمر فإن المحصول يتوقف إلى حد بعيد على الأحوال الجوية فإذا ما كانت طيبة أدى ذلك إلى زيادة واضحة في الانتاج . غير أن استقرار الزراعة يمكن أن يتحقق بإدخال أساليب حديثة في تخزين المياه واستغلال مصادر المياه الجوفية .

وتنمو أشجار الزيتون بوفرة وحوالي ٧٠٪ منها غرسه الطليان والباقي غرسه العرب . ولقد بلغ محصول الزيتون ٧٧٠٠ طن (طرابلس) ، ٨٠٠ طن (برقة) وذلك في عام ١٩٥٠ . إلا أن إمكانيات التوسع السريع واردة . وفي البلاد ما يقرب من مليونين من أشجار النخيل وخاصة في إقليم فزان وعلى طول الشقة الساحلية ، وهي تمد البلاد بالبلح ما مقداره سنويا ٣٠٫٠٠٠ طن . وإلى جانب هذا تم غرس ٥٠٫٠٠٠ شجرة من الموالح . وبالرغم من أن الإنتاج لم يتعد ٥٠٠ طن (١٩٥٠) إلا أن الجهود تبذل من أجل زيادته بحيث يكون هناك فائض للتصدير .

ومن الحرف الرئيسية في البلاد الرعي . وهو يشمل الأغنام والماعز

المركز الأول في ميدان الثروة الحيوانية ، ويبلغ الرقم الخاص بعدد المواشي ١٫٥ مليون رأساً . ولا يسعنا أن نختم الحديث عن الزراعة دون أن نشير إلى المركز الممتاز الذي تشغله الأقلية الإيطالية والتي ورثته من عهد الاستعمار الإيطالي . فهناك مثلاً ١١٫٠٠٠ إيطالي يمتلكون أرضاً زراعية مساحتها ١٤٥٫٠٠٠ فدان ، كما أننا قد ذكرنا من قبل أن حوالي ٧٠٪ من أشجار الزيتون في أيدي العنصر الإيطالي .

الصناعة :

يشتغل الطليان واليونانيون بصيد السمك ويقومون بتعليبه ، كما تقوم الصناعة على بعض أنواع من النباتات الزيتية . وهناك عدد محدود من المعامل لعمل الجعة وطحن الغلال والعطور وصنع المكرونة والورق ؛ أما المنسوجات فتجرى عملها في البيوت وفي محال صغيرة وذلك بقصد سد حاجة الطلب المحلي المحدود من جانب الوطنيين .

ومن العقبات التي يقال إنها تواجه تقدم الصناعة في البلاد عدم توافر الكثير من الخامات ، والقوة المحركة ، ورأس المال ، والمعرفة الفنية .

التجارة :

الجداول التالية توضح قيمة التجارة الخارجية في طرابلس وبرقة خلال السنوات ١٩٤٧/١٩٥٠ .

الصادرات (بآلاف الجنيهات [illegible])

النوع	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
فرنسا				
قمح	—	—	٢٧٨٫٣	٥٧٧٫٧
مرونة وغيره	١٠٨٫٦	١٨٢٫٠	١٨٩٫٧	١٦٢٫٠
مواد غذائية أخرى	٢٣٩٫٦	٣٠٢٫٠	٢٨٣٫٢	٥٠٩٫٧
منتجات البترول	٨٦٫٦	٢٥٩٫٢	١٦٤٫٣	٢٠١٫١
خردة المعادن	١٨٥٫٦	١٧٢٫٩	١٤٢٫١	١٥٩٫٩
خامات أخرى	٢١٤٫٥	٢٧٤٫٦	١١٥٫٣	٢٩٠٫١
منسوجات	١٧١٫٨	١٥٧٫١	١٢١٫٢	٧٨٫٤
سجاد وبساط منسوج	٤٤٫٩	٦٣٫٧	٧٥٫٦	٧٥٫٦
سلع مصنوعات أخرى	١٤١٫٩	١٤٣٫٨	٧٨٫٥	١٣٤٫٣
المجموع (عدا ذلك سلع متنوعة)	١٫٢٠٥٫٢	١٥٨٨٫٢	١٤٥٢٫٣	٣٫٢٨٨٫٧

تركيا	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
دخان وتبغ	٤٠١	٤٩٦	٣٤٢	٤٩٨
ماشية	١٢٦	٢١٠	١٤٤	٢٠٥
مواد غذائية	٤٩	٤٠٩	١٢٧	١١٦
أسمنت	٦١٠	٢٨٤	٣٥٦	٢٩٤
صوف غير مغسول	١٠٧	١٣٣	١٤٤	٢٦٩
خردة معادن	٢٣٧	١٧٧	١٨٧	٢٤٤
خامات أخرى	١٠٢	١٠٨	١٢٧	١٤٣
صنائع مصنوعة	٢٧٠	٢٣٦	٢٠٤	١٥٩
المجموع الكلي (بما في ذلك سلع متنوعة)	١٩١٦	٢٠٥٦	١٦٧٩	٢٠٢٧

سلع الواردات (بآلاف الليرات الإيطالية)

النوع	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
طرابلس				
القمح والشعير	٤٧١٫٧	١٢٥٣٫٠	٦٣٧٫١	٣٥٥٫٥
السكر والشاي	٥٣٢٫٧	٢٩٧٫٧	٣٧١٫٩	٥٥٩٫٢
مواد غذائية أخرى	٧٧٠٫٤	٣٣٤٫٤	٢٥٨٫٢	٦٢٥٫٩
منسوجات	٥٩٥٫٥	٦٥٩٫١	٩٣٥٫٤	٨٤٥٫٦
زيوت ومواد كيماوية إلخ	٢٧٤٫٨	٣٠٠٫٣	٥٠٢٫٦	٦٩٧٫٥
فحم	١٧٩٫٥	٢٢٧٫٥	١٤٨٫١	١٧٥٫٤
مصنوعات معدنية وعربات الخ	٨٩٫٣	٢٣١٫ـ	٢٦٤٫٥	٦١١٫٤
مواد أخرى	٢٧٥٫٧	٦٠٦٫٤	٥٨٥٫٤	٦٨٧٫٠
المجموع الكلي	٣١٨٩٫٦	٣٩٠٨٫٣	٣٧٠٣٫٢	٤٥٤٩٫٥

النوع	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
برقة				
شاي	٩٣	٦٥	٢٥٦	٦٥٨
سكر	٥١	٣٠٨	٣٠٩	٢٨٠
مواد غذائية أخرى	٣٤٧	٣٧٢	٤٣٧	٢٩٥
منسوجات	٤٢٠	٥٨٢	٦٠٥	٤١٣
صنائع معدنية	٤٦	٧٥	١٣٠	١٦٣
مواد كيماوية	٨٣	٩٦	١٣١	١٢٩
متنوعات	٢٥٨	٤١٥	٤٢٢	٥٠٥
المجموع الكلي	١٢٩٨	١٩١٣	٢٢٩٠	٢٤٤٣

وبلغت قيمة الصادرات والواردات في سنة ١٩٥٩ نحو ٣١٠٠٠٠٠٠ و ٦٧٠٠٠٠٠ جنيه على التوالي والميزان التجاري بالنسبة إلى البلاد كلها يدل على عجز وإن كان جانب منه يسد بما تنفقه الحكومات الأجنبية وخاصة على الأغراض العسكرية

نقود ومصارف :

في سنة ١٩٤٣ أدخلت السلطات البريطانية في طرابلس ما أطلق عليه «ليرة السلطة العسكرية» (٤٨٠ ليرة = جنيه استرليني) . وكانت هذه الليرات تصدرها الخزانة البريطانية عن طريق بنك باركليز . أما في برقة فقد ظل الجنيه المصري العملة الرسمية منذ بدء الاحتلال البريطاني حتى سنة ١٩٥٢ . وفي هذه السنة الأخيرة أصبح الجنيه الليبي العملة الرسمية بالنسبة إلى البلاد كلها ، وينقسم إلى مئة قرش وألف مليم . ويلاحظ أن ليبيا عضو بالكتلة الإسترلينية ، وهكذا نجد أن النقد الليبي تابع للبريطاني .

وأهم البنوك الرئيسية في البلاد هي البنك العربي ، بنك باركليز ، بنك نابولي ، بنك دي روما ، بنك صقلية ، وبنك الجزائر وتونس العقاري

الطيران

تقع مطار طرابلس الجوي على مسافة ١٨ ميلا من مدينة إدريس الجوي وتستخدمه شركات الطيران وكلها أجنبية . أما المطار المدني في برقة فهو بنغازي وفي ديسمبر سنة ١٩٥٢ منحت إحدى شركات الطيران البريطانية المستقلة وهي Silver City Railways امتياز النقل الجوي في داخل البلاد .

وهناك خطوط حديدية ثلاثة تخرج كلها من طرابلس إلى زوارة ، وإلى العزيزية . هذا في طرابلس ، أما في برقة فهناك خطان يخرجان من بنغازي ويبلغ طول السكك الحديدية ٣٨٠ كيلو مترا .

وفي طرابلس وبرقة طرق برية صالحة لسير السيارات ويبلغ طولها جميعا ٣٨٧٥ كيلو مترات .

التطور السياسى فى القرن العشرين

ظلت البلاد خاضعة للعثمانيين بصورة مباشرة أو غير مباشرة منذ عام ١٥٥١ إلا أن التفسخ والانحلال الذى سرى فى جسم الدولة العثمانية سرعان ما انعكس على مستعمراتها بحيث نجد أن نفوذ الدولة فى أواخر القرن الماضى اقتصر على الولايات الساحلية ثم كان النفوذ الفعلى فى الداخل للدعوة السنوسية.

وشهد أواخر القرن التاسع عشر بصفة خاصة زحف الاستعمار الأوربى على القارة الأفريقية وسقط شمالها كله تقريبا فى أيدى فرنسا وانجلترا ورنت ايطاليا بأبصارها إلى ليبيا فانتهزت فرصة الثورة التركية عام ١٩٠٨ وقدمت إنذاراً إلى الصدر الأعظم إبراهيم حقى باشا وفيه أشارت إلى سوء النظام فى طرابلس الغرب وبنغازى، وتهديد طرابلس لمصالحها الحربية، وإهمال تركيا للمصالح الاقتصادية الإيطالية، واضطهاد الأوربيين وخاصة الطليان. وخلصت من ذلك إلى توضيح أنها قررت احتلال طرابلس وحملت تبعة العملية بعد أن حددت للإنذار فترة قدرها ٢٤ ساعة. وفى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١١ بدأ الغزو الإيطالى، وفى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٢ عقد الطرفان معاهدة صلح فى أوشى (لوزان) وفيها تعهدت تركيا بالجلاء عن طرابلس(١).

لقد كانت المعاهدة ذات وجهين فهى من جهة تقر السيادة الإيطالية على طرابلس فى منشور من جانب ملك إيطاليا موجه إلى سكان طرابلس،

(١) محمود شلبى: قصة ليبيا ص ٣

هو الملحق الذي تضمنته . ويؤكده القانون رقم ٣٨ الصادر في يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩١٢ بجعل طرابلس الغرب وبرقة خاضعتين خضوعاً مطلقاً لسيادة المملكة الإيطالية . ومن جهة أخرى احتفظت الدولة العثمانية بروابط تربطها بطرابلس تتمثل في تعيين نائب للسلطان يرعى مصالح العثمانيين وتعيين قاضى للبلاد ومنح الدولة رواتب ؛ وقد ورد ذلك في الملحق الأول للمعاهدة . على أن ما جاء في هذا الملحق أن الدولة العثمانية تتخلى عن السيادة على طرابلس وبرقة وتمنح أهالي البلاد استقلالاً ذاتياً .

وبالرغم من انسحاب القوات التركية استطاع أهل البلاد مقاومة الاستعمار الإيطالي فترة من الوقت . فلما نشبت الحرب العالمية الأولى اشتدت المقاومة وحاولت تركيا استغلالها لتحدي الإنجليز مستغلة ما كانت تنطوي عليه من تهديد لحدود مصر الغربية . اتفقت بريطانيا وإيطاليا ٣١ يوليه سنة ١٩١٦ على ألا تعقد إحداهما اتفاقاً مع السنوسيين دون موافقة الأخرى ، وانضمت إليه فرنسا في مارس ١٩١٧ .

وخلال الحرب دارت المفاوضات بين السيد محمد إدريس السنوسي من جهة وإنجلترا وإيطاليا من جهة أخرى . وتم الاتفاق مع الأولى على فتح الحدود وطريق التجارة بين برقة ومصر وبدأ أمن الإنجليز من هذه الناحية ، ولكنهم أصروا على [illegible] مع حلفائهم الطليان وانتهى الأمر مع هؤلاء كذلك إلى اتفاق عكرمة في ١٦ أبريل ١٩١٧ . وكانت قد تألفت حكومة جمهورية بطرابلس (١٦ نوفمبر ١٩١٧) من أربعة أعضاء ويعاونهم مجلس شورى من ٢٥ عضواً . وذلك بقصد تنظيم الكفاح ، فدخلت إيطاليا معها في مفاوضات أخرى أدت إلى صدور القانون الأساسي لطرابلس (أول

يونيه ١٩١٩) ولم يترتب عليه حل الجمهورية في أي شيء من السيادة ، وكذلك صدر القانون الأساسي لبرقة (ليحل محل اتفاق عكرمة سالف الذكر) والحق به ما يعرف باسم اتفاق الرجمة بين إيطاليا والسيد إدريس في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، وعلى أثر ذلك توجه إلى روما بدعوة من الحكومة الإيطالية .

غير أن الإيطاليين ما لبثوا أن أسفروا عن حقيقتهم وأخذوا يعلنون الحرب بشكل واضح على مراحل البحث في البلاد ، وفي نوفمبر من سنة ١٩٢٠ عقد مؤتمر غريان الذي قرر توحيد الكفاح بين برقة وطرابلس وأسفر ذلك عن توحيد الزعامة على البلاد كلها بمبايعة السيد إدريس . ولما أعلنت الحرب السلطات الإيطالية كان ذلك إيذانا ببدء مرحلة من الكفاح المسلح العنيف الذي أبلى فيه الوطنيون بلاء عظيما ، وخلال هذه الفترة برز اسم الزعيم الذي لن ينساه التاريخ الليبي وهو عمر المختار . وعمدت إيطاليا الفاشية إلى أعنف الوسائل وأكثرها وحشية في مقاومة الوطنيين والقضاء عليهم . ولما استتب لها الأمر بعد ذلك قررت اعتبار ليبيا امتدادا للوطن الإيطالي عبر البحار ، أي أنها عبارة عن مقاطعات إيطالية .

وتمكن الاستعمار الإيطالي بالقوة والوحشية من بسط سيطرته على جميع البلاد بوسائله العسكرية ، وعمد إلى تحطيم الثقافة العربية الإسلامية . أما سياسته الاقتصادية فقامت على الأسس التالية :

(١) الاستيلاء على الأراضي ونزعها من أيدي أبناء البلاد ومنحها للمهاجرين الإيطاليين للإقامة فيها واستغلالها ، وتمت هذه العمليات على نطاق واسع ودون مراعاة أي وزن لمصالح أهل البلاد .

(٢) احتكار تجارة مع ليبيا .

(٣) إنشاء المؤسسات الصناعية والمالية واستغلال رأس المال الإيطالي في مد الخطوط الحديدية ، كما أنشئ بنك زراعي سنة ١٩٢٥ .

لا عجب إذن أن هبط عدد السكان إلى مليون نسمة ، كما نقصت الثروة الحيوانية كثيرا . غير أن الثمن الذي دفعته إيطاليا كان فادحا جدا إذ خسرت حوالي ١٥٠٫٠٠٠ رجلا في رمال الصحراء الليبية . كما تكلفت ما لا يقل عن ٤٠ مليون ليرة .

نزل الأمير محمد إدريس السنوسي في القاهرة (مايو ١٩٢٣) « والجهاد ضد الطغيان متصل الأسباب . والكلمة بين الطرابلسيين والبرقاويين مجتمعة عند بيعة سرت ، وكان الأمير السنوسي محمد الرضا في تزعم حركة المقاومة والمضي بالبلاد في طريق الاستقلال » (قصة ليبيا للشنيطي ص ١٥٥) ولكن الأمير أخلد حينا إلى الدعة والسكون ، وقام بعدد اتصالات مع بعض قادة المهاجرين الليبيين ، ومع بعض أهل الرأي في مصر ، كما حاول الاتصال بالإنجليز والطليان . غير أن نشاط الأمير ومن التف حوله كان يدور معظمه في إمارة برقة وطرابلس على أساس بيعة سرت السالفة . ونلاحظ هنا أن القضية الأساسية في الجماعات الليبية كلها في ذلك الحين أنها كانت ذات أهداف متعددة ومختلفة فيما يتعلق بنظام الحكم . فبينما كان الطرابلسيون يرون ضرورة تحرير البلاد أولا من الطغيان الأجنبي ثم التفكير في نظام الحكم طبقا لما تقرره الأمة ، أصرت السنوسية على أن تكون الوحدة بين برقة وطرابلس على أساس إمارة السيد إدريس ؛ وهكذا كنا أمام فريقين أحدهما يعمل للأولوية للاستقلال والثاني يعمل لنظام الحكم الذي يجب أن يستقر فيه .

حين نشبت الحرب العالمية الثانية وتعددت المحاولات بعد توحيد كلمة الليبيين وبعد اتفاقهم في سبيل إزالة الخلافات ، وعقد اجتماع بين زعماء طرابلس وبرقة بمنزل السيد ادريس في فكتوريا بالاسكندرية ، ووضعوا ثقتهم في ثقة بالرجل ثم الشورى والارتباط المتبادل بين الأمير والمجلس الذي رأى المسلمون ضرورة قيامه إلى جانبه . وحاول الانجليز حمل الطرابلسيين على الاشتراك في حرب معهم ضد إيطاليا فحصر هؤلاء على حقوق تقرير طرابلس في المستقبل وتعهد الانجليز كتابة بتحديدها ثم اتجه الانجليز صوب السنوسية والسيد إدريس وتقرر الدعوة فوراً في « تكوين جيش من القبائل العربية لاسترداد حريتهم واستخلاص بلادهم من أيدي الإيطاليين الطغاة وإعادة الاستقلال مرة أخرى » وبعد نفس الفترة ابتدأ في تصريح لمستر أنتوني ايدن ألقاه في مجلس العموم (٨ يناير ١٩٤٢) إذ قال « إني أصرح بأن السيد ادريس المهدي السنوسي اتصل بالهيئات المسئولة بمصر في خلال شهر من اعلان [illegible] فرنسا في وقت لم يكن الموقف العسكري في إفريقيا ملائماً لنا على الإطلاق » .

واجتمعت لجنة من الوطنيين السنوسيين وأصدرت قرارات أهمها —

(١) وضع الثقة في بريطانيا العظمى

(٢) إعلان الامارة السنوسية والبيعة للأمير محمد ادريس السنوسي

(٣) الاشتراك في الحرب ضد إيطاليا إلى جانب القوات البريطانية .

(٤) تعيين حكومة سنوسية مؤقتة لإدارة الشئون الضرورية .

وبهذا أصبح واضحاً أن السنوسية قد انحازت نهائياً إلى جانب بريطانيا دون حصول منها على شيء صريح محدود بشأن أهداف البلاد القومية ثم لا ننسى العبارات التالية التي أدلى بها المستر إيدن عن السيد ادريس السنوسي وتبعه

«وإننا نرحب بتعاونهم معنا [illegible] طالما هم في [illegible] البلاد . وقد وطدت حكومة صاحبة الجلالة البريطانية عزمها على أنه بعد نهاية الحرب لن تسمح بوقوع السنوسيين في برقة تحت الحكم الإيطالي مرة أخرى في حال من الأحوال» . وليس في هذا الكلام ما يبعث أملاً جديداً في استقلال ليبيا ، بل لعل الأرجح أنه إشعار عن نية بريطانيا في جعل هذه البلاد في دائرة نفوذها .

ويؤيد هذا كله ما جاء في تقرير رئيس الإدارة المدنية عام ١٩٤٥ أن الأمير «طلب الاستقلال والتحالف برًّا وبحرًا وجوًّا مع أصدقائه وحلفائه بريطانيا العظمى» ، كما جاء في تقرير لجنة التحقيق الرباعية أن الأمير «أخبر اللجنة أنه يفضل الاستقلال والتحالف مع بريطانيا العظمى» .

وأنشأت بريطانيا إدارة عسكرية في طرابلس وبرقة كما أنشأت فرنسا مثلها في فزان . وتحدثنا تقرير اللجنة الرباعية أن الإنجليز أنشئوا «من برقة وطرابلس مراكز حربية هائلة بحرية وجوية وصارت طرق ومصالح برقة في الدرجة الأولى من اهتمام الإنجليز» . وكذلك تقول لجنة التحقيق إنه «خلال مدة تحقيق لجنة الدول الأربع في المستعمرات الإيطالية السابقة أتمت حكومة المملكة المتحدة اتفاقاً منفصلاً مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء قاعدة جوية أمريكية في الملاحة على أرض مستعمرة إيطالية سابقة تحت إدارة بريطانية مؤقتة وذلك على عكس ما جاء في معاهدة الصلح مع إيطاليا والتصريح المشترك لحكومات الاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا فيما يختص بممتلكات الأقاليم في إفريقيا ؛ ولذلك لا يمكن أن يكون لهذا الاتفاق قوة قانونية» . وعمدت الإدارة العسكرية البريطانية إلى بسط السيطرة الكاملة من إدارية واقتصادية على البلاد وعسكر

بعد تمركز الشدة المالية في طرابلس ، وزيادة الضرائب على المزروعات والمصنوعات وأسعار الزيتون والنحاس وغيرها ... وزادت موازنة المصروفات على الإيرادات في طرابلس

عرض مستقبل ليبيا على مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى ، وعارضت آراء الدول الأربع وتعددت الاقتراحات والمطالب . وطلبت روسيا الوصاية على طرابلس ، واقترح الأمريكيون انتداب لجنة مراقبة دولية لإدارة المستعمرات عن طريق حاكم عام يعينه مجلس وصاية الدول المتحدة ويعاونه ممثلون لبريطانيا وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة وإيطاليا وممثلون للسكان الوطنيين والأجانب . أما فرنسا فرأت تعديل الحدود بين ليبيا وتونس ورد المستعمرات إلى وصاية إيطاليا ، وكان الغرض من التعديل المطلوب ضم واحات غدامس وغات خاصة إلى الممتلكات الفرنسية . وفيما يتعلق ببريطانيا فقد أوضحت رغبتها في أن يكون لها مركز ممتاز في برقة .

وأخيرا وضعت معاهدة الصلح مع إيطاليا وضمنت المادة ٢٣ والملحق ١١ موضوع المستعمرات الإيطالية السابقة في إفريقية . وتقضي المادة ٢٣ بتنازل إيطاليا عن جميع حقوقها ، وعلى أن يتقرر بصفة نهائية مصير تلك الأقاليم تستمر الإدارة الموجودة على ما هي عليه . أما الملحق رقم ١١ فيتضمن المسائل التالية :

(١) أن الدول الأربع ستشترك في البت نهائيا في مصير الممتلكات الإيطالية خلال السنة الأولى التالية لتنفيذ المعاهدة

(٢) يجب أن يتقرر مصير المستعمرات وفقا لرغبات السكان ومصالحهم وطبقا لمصالح السلام والأمن الدوليين مع تقدير وجهات نظر الحكومات الأخرى ذوات المصلحة .

(٣) في حالة عدم الاتفاق على حل خلال الفترة المقررة في الفقرة الأولى

بحال الأمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

(٤) دعوة وكلاء وزراء خارجية الدول الأربع لدراسة المسألة وعدم توصيتهم إلى مجلس وزراء الخارجية . وطلب إلى الأولين إرسال لجان تحقيق إلى المستعمرات الإيطالية السابقة

وعند عدم الاتفاق بين الدول الأربع تطلب في ١٥ سبتمبر ١٩٤٨ إحالة الموضوع إلى الجمعية العامة التي أحالته بدورها إلى اللجنة السياسية وبدأت الأخيرة بحث هذا في سبتمبر سنة ١٩٤٩ واستمر البحث حتى ١١ أكتوبر ١٩٤٩ . وأخيرا صدر قرار الجمعية العامة عن ليبيا في ٢١ نوفمبر ١٩٤٩ وهذا نصه

وعملا بالفقرة الثالثة من الملحق ١١ من معاهدة الصلح مع إيطاليا عام ١٩٤٧ التي وافقت الدول المختصة فيها على قبول توصيات الجمعية العمومية بخصوص التصرف في المستعمرات الإيطالية السابقة واتخاذ التدابير اللازمة لسريان مفعولها .

وبعد الاطلاع على ما جاء في تقرير لجنة التحقيق الرباعية ، وبعد سماع أقوال ممثلي الهيئات التي تمثل الأقسام الهامة للآراء في الأقاليم المعنية ، ومع الأخذ بعين الاعتبار رغبات ورفاهية سكان الأقاليم ومصالح الأمن والسلام ووجهات نظر الحكومات المختصة والنصوص الخاصة بهذا الموضوع في الميثاق توصي الجمعية العمومية للأمم المتحدة بما يأتي

١ — فيما يختص بليبيا :

(١) أن ليبيا التي تشمل برقة وطرابلس وفزان ستكون دولة مستقلة وذات سيادة .

(٢) يسرى مفعول هذا الاستقلال في أقرب فرصة ممكنة وعلى أن لا ... لا يتجاوز اول يناير سنة ١٩٥٢

(٣) أن يقرر دستور ليبيا بما فيه نوع الحكومة ممثلو السكان في برقة وطرابلس وفزان الذين يجتمعون ويتشاورون في شكل جمعية قومية

(٤) لأجل مساعدة أهالي ليبيا في وضع دستور وتأسيس حكومة مستقلة يكون في ليبيا مندوب من قبل الأمم المتحدة تعينه الجمعية العمومية وله مجلس يساعده ويرشده .

(٥) يقدم مندوب هيئة الأمم المتحدة بالتشاور مع المجلس تقريراً سنوياً وأي تقارير أخرى يرى أهميتها إلى السكرتير العام . ويضاف إلى هذه التقارير أية مذكرة أو وثيقة يرى مندوب الأمم المتحدة أو عضو من أعضاء المجلس رفعها إلى هيئة الأمم المتحدة

(٦) سيكون المجلس من عشرة أعضاء وهم :

(ا) ممثل واحد تعينه حكومة كل من البلاد الآتية : مصر ، فرنسا ، إيطاليا ، الباكستان ، المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية .

(ب) ممثل واحد لكل من الأقسام الثلاثة في ليبيا .
وممثل واحد عن الأقليات في ليبيا .

(٧) يعين مندوب الأمم المتحدة المذكورين في الفقرة السادسة (ب) بعد التشاور مع السلطات الادارية وممثلي الحكومات المذكورة في الفقرة السادسة (ا) والشخصيات البارزة وممثلي الأحزاب السياسية والهيئات في المناطق المختلفة .

(٨) يستشير المندوب [illegible] وثلاثة أعضاء [illegible]
وله أن يستشير ممثلي مختلف الأحزاب السياسية أو الهيئات
المختلفة .

(٩) على مندوب الأمم المتحدة أن يقدم إلى الجمعية العمومية تقريراً سنوياً وللمجلس الاقتصادي
والاجتماعي وللسكرتير العام اقتراحات عن التدابير التي يرى الأمم
للأمم أن تتخذها أثناء فترة الانتقال بخصوص المسائل الاقتصادية
والاجتماعية في ليبيا

(١٠) تقوم الدول القائمة بالإدارة بالتعاون مع مندوب بما يلي

(ا) تشرع حالاً في اتخاذ الخطوات اللازمة لنقل الحكم إلى حكومة
دستورية مستقلة .

(ب) أن تقوم بإدارة البلاد بغرض مساعدتها في إقامة وحدة ليبيا
واستقلالها والتعاون في تكوين الإدارة الحكومية وتنسيق جهودها
لهذه الغاية .

(ح) تقدم تقريراً سنوياً إلى الجمعية العمومية عن الخطوات التي اتخذت
بشأن تنفيذ هذه التوصيات .

١١ — تقبل ليبيا بمجرد تكوينها كدولة مستقلة عضواً في الأمم المتحدة طبقاً
للمادة الرابعة من الميثاق .

وفي ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ اجتمعت الجمعية التأسيسية أو لجنة الستين في
طرابلس وأرسلت برقية إلى السيد إدريس السنوسي أمير برقة ليكون ملكاً
على ليبيا كلها، فقبل الدعوة . وفي الثاني من ديسمبر من السنة ذاتها أعلنت
الجمعية أن ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة ، وأن دستورها ديمقراطي ونظامها
اتحادي (فدرالي) . وأن السيد إدريس السنوسي ملك ليبيا ، وأن الجمعية

الليبية هي وحدها صاحبة الحق في وضع دستور البلاد، وصدر هذا الأخير في ٧ أكتوبر من عام ١٩٥١، واعتلى السيد السنوسي العرش في ٢٤ ديسمبر باسم إدريس الأول.

الدستور :

وينص الدستور بالتحديد على عدم مسئولية الملك وأنه يمارس سلطاته عن طريق وزرائه وهم وحدهم المسئولون، كما أنه يصادق على القوانين ويصدرها وفي حالة عدم اجتماع البرلمان للملك أن يحكم بواسطة مراسيم بقوانين ولكن في حالات الضرورة، وهو الذي يعين رئيس الوزراء والوزراء الآخرين «بناء على اقتراح رئيس الوزراء»، وله حق الإقالة والوزراء مسئولون أمام مجلس النواب. ويجوز أن يكونوا أعضاء فيه وإن لم يكن ذلك شرطاً لازماً.

ويتكون البرلمان من مجلسين وهما :ـ

(١) مجلس الشيوخ ويشمل ٨ أعضاء عن كل من أقاليم ليبيا الثلاثة. ويعين الملك نصف الأعضاء بينما يجري انتخاب النصف الآخر بواسطة المجالس التشريعية الإقليمية. ومدة العضوية ٨ سنوات، ولكن المجلس الأول ـ والذي عين الملك جميع أعضائه ـ مدته أربع سنوات.

(٢) مجلس النواب وينتخب عضو عن كل ٢٠٠٠٠ من السكان ويتكون المجلس الحالي من ٥٥ عضواً (٢٥ طرابلس، ١٥ برقة، ٥ فزان) وجرت الانتخابات الأولى في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٢.

وطبقاً للمادة ٣٦ من الدستور هناك ٣٩ مسألة تحتفظ الحكومة الاتحادية بشأنها بكافة السلطات التشريعية والتنفيذية. وهذه المسائل تشمل :ـ

(١) التمثيل الدبلوماسي والتجاري والقنصلي.

(٢) شئون الأمم المتحدة والاشتراك في المؤتمرات والهيئات الدولية.

(٣) الشؤون الخارجية.

(٤) مسائل الدفاع .

(٥) المواصلات الاتحادية بما فى ذلك الطرق والسكك الحديدية .

(٦) الجمارك .

(٧) العملة .

(٨) التعليم العالى

وما عدا هذه المسائل تمارسها الولايات ولكل منها مجلس تنفيذى ومجلس تشريعى ويجب أن يكون ثلاثة أرباع أعضاء المجلس الأخير على الأقل بالانتخاب . وللحكومة الفدرالية سلطة تشريعية فيما يتعلق ببعض الشؤون على أن يكون التنفيذ من اختصاص الولايات تحت إشراف الحكومة الاتحادية . ومن هذه المسائل الشركات والبحوث وتنظيم الصادرات والواردات وضريبة الدخل والتأمين والملاحة والقوانين المدنية والتجارية والجنائية والعمل والتأمين الاجتماعى والصحة العامة ونظم التعليم العام والصحف والكتب والمطابع والإذاعة .

وفى أول يناير سنة ١٩٥٢ أعلن قيام الدولة الليبية الجديدة طبقاً لقرار سنة ١٩٤٩ الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ثم قبلت ليبيا عضواً فى الجامعة الدولية . وفى مارس سنة ١٩٥٣ انضمت ليبيا إلى جامعة الدول العربية كدولة مستقلة (وإن لم توقع بعد على ميثاق الضمان العربى) . وفى ٢٩ يولية من السنة ذاتها أعلن نبأ توقيع معاهدة الصداقة والتحالف الليبية البريطانية والتى تعترف بهذا الاستقلال .

المعاهدة استعمار سافر

أثار توقيع المعاهدة بين بريطانيا وليبيا موجة عالية جداً من الاستياء والسخط فى العالم العربى بأسره . ذلك أنها بالفعل تخل باستقلال الدولة الناشئة وبحريتها وتحولها فى الحقيقة إلى مستعمرة أو محمية بريطانية . والحق إنها تفوق المعاهدات التى عقدتها بريطانيا مع العراق (١٩٣٠) ومصر (١٩٣٦) وشرق الأردن (١٩٤٨) من حيث فداحة الشروط وسلبها مقومات استقلال هذا البلد العربى وسيادته وفى هذا يقول عبد الرحمن عزام الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية فى حديث له نشرته جريدة «المصرى» (٤ يوليه ١٩٥٣) : —

ما دامت هذه هى المعاهدة فإن بريطانيا تكون قد استفادت من تجاربها فى الماضى فى البلاد العربية كلها . . . مصر والعراق وشرق الأردن وتجارب جنوب السودان وعمان . وما حدث فيها قبل الحرب العالمية وبعدها . فعقد مع ليبيا عقداً يكفل لها كل ما نقص لها فى أى بلد من هذه البلاد . أو كل ما كان موضع نزاع أو قيل وقال . فهى إذن أسوأ حتى من معاهدات الحماية فى شمال إفريقية إذا أخذنا فى نظر الاعتبار أن معاهدة الحماية فى تونس عقدت فى سنة ١٨٨١ ، ومعاهدة التحالف المؤدى إلى الحماية فى ليبيا عقدت فى سنة ١٩٥٣ بعد اتفاق الدول الكبرى جميعاً . اتفاقها هى والشعوب والستين دولة الأعضاء فى الأمم المتحدة ، على حرية ليبيا واستقلالها وائتمانها على هذا الاستقلال ونزول كل منها عن دعاويه بعد أن ردت الأمانة لأهلها . .

وحتى يتسنى لنا تقدير فداحة خطر الناجم من هذه المعاهدة نرى لزاماً علينا أن نورد النصوص الأساسية فى المعاهدة الرئيسية

[illegible] العسكرية [illegible] المتعلقة بها ، وبتحليل هذه النصوص نجد أنها
[illegible]

أولا — التحالف الطويل الأمد .

[illegible] قيام السلام و [illegible]
[illegible] المعاهدة [illegible]
إذا اتفق الطرفان على تعديلها في ذلك [illegible] قابلة للتعديل
[illegible] عشر سنوات [illegible] وهذه النصوص [illegible] مشابهة تماما في المعاهدات التي
[illegible] إنجلترا [illegible] مصر [illegible] الأردن [illegible] ولا ريب أن [illegible]
[illegible] كل من هذه المعاهدات [illegible] هذه الدول [illegible]
[illegible] في ركاب [illegible]
التعديل [illegible] يجب أن تقوم على [illegible]
[illegible] وهكذا [illegible] الأمة التي لا [illegible] العلاقات بين
الشعوب [illegible] في الحقوق [illegible] والتجارب [illegible] في العراق
ومصر [illegible] لا تستهدف
من وراء هذه المعاهدة [illegible] .

[illegible] التحالف لأن الأخير
[illegible] فقال
[illegible] في [illegible] المعاهدة
[illegible] نشرته جريدة «الأهرام» في [illegible] ١٩٥٣
(إن أمريكا [illegible] الحرة [illegible] في ليبيا [illegible] الأحمر

لا تصديق على هذه المعاهدة هو البرلمان الليبي وأولا وقبل كل شيء الشعب الليبي نفسه . فهل البرلمان سيوافق على هذه المعاهدة(١)؟ وهل الشعب الليبي الذي استمات في الكفاح من أجل الحرية ؟ وإن الشعب صبر على ... من يدرس ولو سطحيا نفسية هذا الشعب يدرك أنه لن يرضى الضيم ولن يقبل الذل ولن يعرف الاستعباد . إنه سيدرك من فوره وسليقته أضرار هذه المعاهدة فيرفضها ولن يبيع حريته واستقلاله بثمن بخس دراهم معدودة

« إن الاستعمار هو الاستعمار في كل زمان ومكان مهما اختلفت صوره أو تعددت ألوانه . إن الارتباط بين القوي والضعيف إنما هو ارتباط دائما بين السيد والعبد ، وإن بقاء عسكري أجنبي مسلح في أرض الوطن استعمار لا شك فيه . إن الحرية والاستقلال لا يقدران بمال — ثم ... إن الاعتماد على النفس هو أساس الحصول على الحرية » .

إن التحالف بالمعنى السليم المتعارف عليه يجب أن تتوافر فيه الأركان التالية —

(١) المساواة بين الطرفين المتعاقدين من حيث القوة النسبية ، من بشرية ومادية وعسكرية . وهذا لا وجود له إطلاقا في حالتنا هذه

(٢) التكافؤ من حيث الخطر المعرض له الطرفان والخير الذي يعود عليهما ، وسنرى فيما بعد أن النعم كله لبريطانيا والنقم جميعه على ليبيا .

(٣) الحرية الحقيقية في قبول الاتفاق ونحن نعلم أن القوات البريطانية تحتل فعلا في ليبيا منذ الحرب العالمية الأخيرة .

وإذن فالمعاهدة ليست تحالفا بين ندين أو متساويين . ولكنها وثيقة أملاها الطرف الأقوى على الطرف الأضعف منه بدرجة تفوق نسبتها المئوية تماما .

---

(١) للأسف وافق البرلمان الليبي .

ثانيا : الدفاع المشترك :

في التحديد الذي تضمنه كل من مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط والمعاهدات الثنائية التي فرضتها بريطانيا في تواريخ مختلفة على العراق ومصر وشرق الأردن ، فإنها تقوم على الدفاع المشترك أو بعبارة أخرى تسخير الموارد المادية والبشرية للبلد العربي المتعاقد لخدمة أهداف الحلف البريطاني في وقت السلم وعهد الحرب على حد سواء . وهذا المبدأ الخطير الذي يرفضه اليوم بشدة الرأي العام العربي نلقاه واضحا في المواد التالية :—

(١) إذا اشتبك أحد الطرفين الساميين المتعاقدين في حرب أو نزاع مسلح فإن الطرف الآخر يسارع بمساعدته كحليف مع إجراءات الدفاع الجماعية . وفي حالة قيام خطر عدوان عاجل على أحد الطرفين الساميين المتعاقدين فإنهما يتشاوران لتنسيق الوسائل الضرورية للدفاع (٢)

(٢) يعترف الطرفان المتعاقدان أن من مصلحتهما المشتركة أن يكملا وسائل دفاعهما المشترك وأن يتأكدا من أن قواتهما في موقف يكفل لهما القيام بدورهما في المحافظة على السلام والأمن الدوليين . وفي سبيل هذا الهدف يقدم كل من الطرفين المتعاقدين إلى الطرف الآخر جميع التسهيلات والمساعدات التي في مقدوره وفقا لما يتفق عليه في حينه

(م ٣)

(٣) يجتمع الطرفان من وقت لآخر لتنسيق التدابير اللازمة لتأكيد أن قواتهما العسكرية تتمتع بالكفاءة الضرورية والتعاون اللازم فيما بينهما وتتوافق في التدريب والعتاد والتسليح . وتتعهد حكومة

[illegible] بالإعادة
[illegible] في هذا الاتفاق
[illegible] خارج أراضي [illegible] (م ١ من
الاتفاقية العسكرية)
[illegible] إلى التبعية
الأجنبية .

أولاً : [illegible] الاتفاقية العسكرية [illegible] أن تكون [illegible]
[illegible] والتدريب والتسليح
[illegible] لا [illegible] على السلاح والمعدات والقيادة من غير
[illegible] كما أن هذا التنسيق سيؤدي إلى [illegible] عسكرية [illegible]
بالإشراف على شئون [illegible] ليبيا التي [illegible] من الناحية الواقعية
جزءاً من قوات المملكة المتحدة العسكرية .

[illegible] مصر والعراق والأردن حيث
حرصت [illegible] على أن [illegible] جيوش هذه البلدان في حالة [illegible] من العجز
و [illegible] . وهذا أمر طبيعي إذ ليس من المعقول إطلاقاً أن تساعد انكلترا
[illegible] مصر (في الماضي) على أن يكون لها جيش كبير [illegible] وكامل [illegible] وهي
[illegible] في اليوم الذي يصل فيه إلى درجة عالية من المقدرة والكفاية يطلب
[illegible] قد يقال ذلك
[illegible] إلى الإرادة الشعبية كما [illegible] توفيق
[illegible] في مصر [illegible] ولكن هؤلاء شيء والأمة شيء آخر .

[illegible] على تنسيق وسائل الدفاع في حالة خطر عدوان
[illegible] إلى أحد [illegible] وشيكة

الخطر ، لأن الذي سيحدد [illegible] إنما هو الطرف البريطاني
وحده صاحب المعاهدة . والذي يتابع السياسة الدولية منذ انتهاء
الحرب الأخيرة في عام ١٩٤٥ يجد أن السنوات الثمان التي انقضت
منذ ذلك التاريخ يمكن أن تدخل في نطاق حالة خطر عدوان
محتمل [illegible] ذلك إلى أمد طويل . وعلى هذا الأساس
فليس [illegible] على ليبيا في كل الأوقات [illegible]
[illegible] المعاهدة التي [illegible] الاستعمار
مع الدول والبلاد الخاضعة له .

ثالثاً : المساعدة في حالة وقوع حرب أو نزاع مسلح وهنا أيضاً في حاجة
إلى أي مجهود ذهني كي ندرك أن الدولة العربية هي [illegible] الذي
[illegible] ليبيا لا تستطيع أن تدفع عنها [illegible]
من جانب [illegible] الشقيقة [illegible]
[illegible] تونس
حيث [illegible] الأوروبي
[illegible] وكذا السودان [illegible] مرتبطان مع بريطانيا في حلف
[illegible] . فإذا حدث اعتداء على ليبيا من جانب طرف آخر
[illegible] الاعتداء [illegible] أن يكون [illegible]
وجود القوات البريطانية في ذلك البلد العربي واستخدامها القواعد
[illegible] . وفضلاً عن هذا فإن [illegible]
[illegible]
[illegible] ولذلك لو نشبت حرب فلأن [illegible] ستكون
أحد الأطراف [illegible] وهكذا [illegible] ليبيا
(كما كان شأن مصر والعراق والأردن في الحرب العالمية الثانية)

أن تضحي بكل ما عندها من أجل حالة ليست هي بالمسئولة عن نشوبها .

ولا عبرة بالنص الوارد في المادة الأولى من الاتفاقية العسكرية من حيث أنه لا يوجد شيء في هذا الاتفاق يلزم القوات المسلحة الليبية بالقتال خارج أراضي ليبيا » ، إذ تواجهنا الملاحظات الآتية : —

(أ) حقيقة لا يوجد نص صريح على إلزام من هذا القبيل ، ولكن الأمر لا يحول دون قيام القوات الليبية بالقتال خارج حدود بلادها إذا قررت حكومتها ذلك ، ولما كانت السلطة الفعلية في يد الإنجليز فإن اتخاذ قرار مثل هذا الاشتراك في الحرب لن يتم بمحض إرادة أهل البلاد .

(ب) لما كانت ليبيا بلدا صغيرا جدا من حيث عدد السكان فيه فإن القوات المسلحة منهم لن تكون من الكثرة بحيث تصبح عاملا له خطورته في صراع مسلح واسع النطاق .

(ج) أن أهمية ليبيا بالنسبة إلى حرب قادمة تشترك فيها بريطانيا تنحصر في قواعد عسكرية التي تستخدمها الدولة الأخيرة للهجوم على خصومها . وفضلا عن هذا فإن قيام الاحتلال البريطاني لهذا البلد العربي إنما يعني بريطانيا من حيث أنه يخدم أهدافها بالنسبة إلى البلاد العربية الأخرى وخاصة مصر .

ثالثا : تنظيم الدفاع المشترك أو دولة داخل دولة

الغرض من الملحق العسكري أن ينظم عملية تنسيق الدفاع المشترك بين

للدولتين وأن يجعل القوات البريطانية في وضع تمكنها من القيام بواجبها وهذه شروط لا نجد لها مثيلا في أية معاهدة تحالف بين دولتين تقوم العلاقة بينهما على أساس التكافؤ في الحقوق والسيادة وعلى مبدأ الاحترام المتبادل .

(أ) الاحتلال السافر

تكفل المواد (٤ – ٢٠) لبريطانيا هذه الحقوق الواسعة

(١) الرقابة الكاملة على الطائرات والسفن والسيارات التي تدخل مناطق الحماية أو تخرج منها .

(٢) المرور في أراضي ليبيا ومد الأنابيب وشق المجاري والترع والمصارف ، ومد الطرق الحديدية والأسلاك الهوائية والأرضية .

(٣) شق الطرق وإقامة المعسكرات وحفر المواني والمراسي والأرصفة .

(٤) استخدام التليفونات والتلغراف واللاسلكي وإقامة محطات إذاعة جديدة وتوليد الكهرباء والقوة المحركة والاستيلاء على المباني ومواد البناء .

(٥) نقل السلع والبضائع .

(٦) حماية الأمن والأرواح والممتلكات في المناطق الحماية ومنع أي إنسان من دخولها إلا بإذن من السلطات العسكرية البريطانية بما في ذلك الموظفين الليبيين الرسميين .

(٧) صيانة الصحة في مناطق الاحتلال .

(٨) مسح الأراضي ودراسة عينات ومعاهد وكـ[illegible] و[illegible] . لاسيما في المناطق المحتلة .

(٩) حرية دخول وخروج ومرور القوات البريطانية والسفن والطائرات ووسائل النقل في ليبيا .

(ب) الإعفاءات والامتيازات

وتتضمن المواد (٢٨ - ٣٥) من الاتفاقية العسكرية طائفة من الإعفاءات للقوات البريطانية من نواحي القيادة والضرائب والرسوم، فضلا عن امتيازات عدة تتصل بأعمال القضاء في المسائل المدنية والجنائية . ويلاحظ أن عبارة « القوات » تشمل العسكريين وأسراتهم .

(ج) استغلال موارد البلاد

وتمنح المادتان ٢٦ ، ٢٧ لهذه القوات الحق في شراء منتجات البلد المحلية وخدمات الليبيين .

الثمن الزهيد ؟

ومقابل هذا كله تقدم بريطانيا إلى الدولة الليبية خلال السنوات الخمس المالية من أول إبريل سنة ١٩٥٣ حتى ٣١ مارس ١٩٥٨ مبلغ مليون جنيه استرليني سنوياً وتسلم المنشآت القائمة بالفعل في أول إبريل من العام الحالي ، فضلا عن مبلغ ٢٠٧٥٠٠٠٠ جنيه طوال المدة [illegible] .

ماذا يعني هذا ؟

تلك هي نصوص المعاهدة التي فرضتها بريطانيا والمعاهدة الفرنسية على الشعب الليبي وسنرى :

(١) احتلال القوات البريطانية لمناطق عديدة في البلاد ، وقد ذكرنا إلى جانب هذا أن مطار الملاحة في يد الولايات المتحدة ، والقوات الفرنسية مقيمة في فزان وجنوبها إلى أن يتم جلاء القوات الفرنسية عنها . ولكننا نذكر في الوقت نفسه أن بريطانيا ستعمد إلى إسباغ الطابع الشرعي على الاحتلال لأنه بني على معاهدة وقعتها الحكومة الليبية وصدق البرلمان الليبي على التصديق عليها . ولا عبرة بما تنص عليه أحكام التعديل بعد فترة محدودة لأن تجربة الشرق العربي تدل على أن بريطانيا لا تسلم وربما تجد كلها ... حتى تنص في مفاوضات التعديل تصر على إبقاء الوضع القائم أو زيادة ما لها من حقوق وامتيازات وسلطان .

إن معاهدة ١٩٤٨ مع الأردن لا تختلف من حيث الجوهر عما كان معقوداً مع ذلك البلد من قبل . وحاولت بريطانيا في المعاهدة ... واتفاقية ... أن تبقى ... تحالف الأمد ، وحق إقامة قواتها في القواعد المعروفة في العراق ومصر ... الدفاع المشترك في أوسع صوره مما يجعل أمثال هذه المحالفات الحديثة أشد خطراً من سابقاتها .

(٢) السيطرة الكاملة على الأراضي الليبية وثرواتها الطبيعية ، ووسائل النقل على اختلاف أنواعها ، والمنشآت الطبيعية ، فضلاً عن

القيام بالأعمال المختلفة اللازمة من طرق وغيرها

(٣) وتصبح المناطق المحتلة ذات استقلال صوري وشكلي إذ تخلصت من حكم الملك الشرعي ولا تخضع لقوانين الحماية التي هي من مظاهر السيادة التي ينبغي أن تتمتع بها الدولة المستقلة . ويكفي لبيان مدى استقلال هذه المناطق أن لها قضاءها الخاص ، وتنظيمها للمحافظة على الأمن وتحقيق حقوق المقيمين داخلها من الإنجليز والوطنيين . والعجيب هنا أنه في الوقت الذي يتيح فيه للقوات البريطانية حرية المرور في كافة الأراضي الليبية لا يسمح لأي ليبي بدخول المناطق المحتلة إلا بعد الحصول على إذن من السلطات العسكرية البريطانية ، ويسري هذا الأمر على الموظفين الرسميين الذين قد تستدعي عمل الدولة دخولهم إلى هذه المناطق.

(٤) وتعطي الاتفاقات العربية حقوقاً من رواتب القادة والضباط البريطانيين من القوات المسلحة وأسرهم في وضع أرقى بكثير من مركز أهل البلاد . وهكذا نجد أنفسنا أمام طبقتين إحداهما ممتازة وهي الأجانب والأخرى من العبيد وهم أهل البلاد الأصليون أنفسهم

لهذا لا عجب أن تحدث الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية عن المعاهدة فاعتبرها أسوأ من معاهدة الحماية كتلك التي فرضت على تونس منذ أن احتلها الفرنسيون عام ١٨٨١ . والحق ، إن المعاهدة التي نحن بصددها لم تقف عند حد فرض احتلال أجنبي على ليبيا وإنما أوجدت دولة داخل الدولة من ناحية ، كما سيطرت بواسطتها بريطانيا على هذا القطر العربي سيطرة فعلية كاملة ، ولا يسعنا أن نختم هذا الفصل دون أن نورد التعقيب الذي أدلى به قائد الأسراب حسن إبراهيم والذي نشرته جريدة « المصري » في عددها الصادر

٣ يوليه ١٩٥٣ فقال إن عقد المعاهدة يقوم على أسس منها

أولاً — استعمار البلاد وذلك بإبقاء قوات أجنبية غير محدودة العدد لمدة عشرين عاما . فضلا عن حرية التنقل وحرية الاستفادة من الموارد وحرية التفتيش في الأراضي بلا حساب . ويكفي أن المعاهدة تسمح ببيع من الأقل في بلادهم التي يحتلها المستعمرون . ولا عبرة بقولهم وادعائهم أن ذلك لا يمس الاستقلال الذي طالما تشدق يعود المستعمرون إطلاقه بين أشداقهم، ولأضرب مثلا بأننا قد أعطينا في مصر مثل هذا التصريح المكتوب بالاستقلال منذ ثلاثين عاما ونحن نجد أنفسنا إلى اليوم غير مستقلين . فهل أجدى ذلك التصريح المكتوب .

ثانياً — الدفاع المشترك فقد نص في المعاهدة على اشتراك الدولتين في حالة الحرب أو قيام النزاع المسلح أو خطر العدوان . وهذا الدفاع لم تشترك فيه أي دولة عربية إلى الآن . ومن الطبيعي أن ليبيا لن تعتمد على أحد في محاربة جيران مخلصين لها . ولذلك فهذا النص إنما هو في صالح بريطانيا وحدها .

بحث ومناقشة وتعليق

عرضت المعاهدة في الفصل السابق وحللنا نصوصها المختلفة وبينت المبادئ الخطيرة التي تقوم عليها . وفي هذا الفصل نتحدث عن بعض الملابسات المحيطة بالمعاهدة وعن النتائج الخطيرة التي تترتب عليها والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها بريطانيا من ورائها .

موضوع العجز المالي

يحاول الرسميون في ليبيا أن يبرروا هذا الخطأ الذي ارتكبوه في حق أمتهم والعالم العربي بقولهم إنهم اضطروا إلى عقد المعاهدة تحت ضغط الحاجة إلى العون المالي اللازم لسد العجز في ميزانية بلادهم . ولما جوبهوا بإذاعة نبأ المساعدة التي تقدمت بها مصر قالوا إن ذلك العرض جاء متأخراً . ونعتقد أنه فيما يتعلق بمصر لا نجد أمامنا إلا أن نورد هذه الأقوال التي أدلى بها وكيل الأسراب حسن إبراهيم في حديث له بجريدة « المصري » .

« ... إني كنت وقلت بعض الحقائق التي لا يمكن إنكارها كعرض مصر المساعدة المالية على ليبيا وسد عجز ميزانيتها ، ولدى في مصر وفي ليبيا شهود على حدوث هذا العرض بعضهم رسميون قد تسمح لهم ظروفهم بالحديث وإثبات أن مصر قامت بواجبها كاملا . كما أكد هذا العرض وزيرنا المفوض في ليبيا إذ عرض هذه المساعدة على المسئولين أيضا هناك قبل بدء المباحثات مع بريطانيا . فهل تلام مصر إن ادعى بعض الرسميين أنه وصلهم العرض بعد فوات الأوان ،

هل تلام مصر لأنهم لم يكونوا موضع ثقة حتى يطلبوا مثل هـذا العرض في حينه ؟ » .

وراح السيد عبد الرحمن عزام يستعرض العجز المحتمل ويروي المؤامرات التي دبرت لقطع السبيل على المحاولات التي بذلتها الجامعة العربية لتحقيق موازنة الميزانية الليبية فقال في الحديث الذي نشرته له مجلة « آخر ساعة » في عددها الصادر يوم ٥ أغسطس ١٩٥٣ . ـ

... أنا أعرف أن مصر قد أدت واجبها كاملا في مدى أربعين سنة لتدفع عن حرية جارتها ليبيا واشتد ذلك في عام ١٩١١ وما بعده ببذل المال والنفس حتى تحول دون سقوط بلد عربي شقيق فريسة للاستعمار الأوربي . ففي عام ١٩١١ وحده تبرع الشعب المصري للمجاهدين في ليبيا بنحو ٦٠٠,٠٠٠ جنيه من الذهب أي ما يوازي ثلاثة ملايين من الجنيهات الآن .. ولم تنقطع هذه الإعانة في أي وقت بدأتها استمرت وبكيفية مكنت الليبيين من مواصلة كفاحهم في سبيل الحرية وحماية الأحرار اللاجئين إليها . لذلك عجبت مما يقال من أن عرض مصر المعاونة على ليبيا جاء متأخرا أو غير واضح مما برر لحكامها أن يضطروا إلى قبول الإعانة البريطانية ثم المعاهدة إذا صح ما نشر عنها فربما تكون نسخة من معاهدة الحماية المفروضة على تونس ومراكش . وليست أقل في نتائجها من الحمايات المفروضة على الإمارات العربية في الخليج الفارسي وفي منطقة عدن » .

واستطرد الرجل يقول :

« ومع ذلك فقد كانت الجامعة العربية وفي مقدمتها مصر تعلم منذ زمن طويل بأن عجز الميزانية قد يكون سببا يتذرع به المستعمر أو المستضعفون من

لحكام مصر . [illegible] فيما قضى الاتفاق [illegible]

سنة ١٩٤٧ . وأرادت مصر ووضعت الجامعة العربية أن تشكل الأمم المتحدة بمكانة مصر في ميدانها [illegible] الثلاث في الحكم [illegible] التي جازت إيطاليا وأودعت [illegible] ليبيا [illegible] فيها

« فلما نجحت [illegible] قررت الأمم المتحدة [illegible] أن تمنح ليبيا [illegible] إلى أن تستطيع [illegible] مواردها الذاتية . ورحبت الأمم المتحدة إلا [illegible] التي [illegible] عليها الفقر والاضطراب حتى أنها [illegible] إلى الوفد التي الاعتراض على [illegible] العون [illegible] من الأمم المتحدة بدعوى أن ذلك يعتبر تدخلا في استقلال ليبيا . ووصف السيد عبد المنعم مصطفى بذلك الاعتراض [illegible] في الأمم المتحدة [illegible] هذه الاعتراض لا يمكن أن يكون معبرا عن رأي الليبيين ، بل هو بإيعاز وضغط من بريطانيا على الوفد الليبي . وبعد أن كدنا نفوز من الأمم المتحدة بالعون المالي لليبيا اضطررنا للاكتفاء بالمطالبة بالعون الفني ، ووافقت الأمم المتحدة بأكثرية ساحقة على ذلك على أن تحفظ لليبيا بالحق في طلب المعونة المالية من الأمم المتحدة وبذلك [illegible] أمام ليبيا [illegible] من محاولات التي [illegible] الإنجليز لإجبارها على بيع استقلالها نظير أي عون مالي .

« وفي نفس الوقت [illegible] بذلت مجهودا كبيرة بوساطة الطرق الدبلوماسية وغيرها حتى نجحت في إقناع المسئولين في الحكومة الأمريكية على الموافقة على دفع تعويض مالي إلى ليبيا قيمته ١٠٠ مليون دولار نظير استخدام مطار الملاحة ؛ وقد أبدت الدوائر الأمريكية استعدادها للتفاهم مع الليبيين في هذا الشأن . واتصلت مع رئيس الحكومة الليبية وبعض وزرائه وذكرت لهم إمكان الوصول إلى هذا التعويض الذي يضمن لليبيا [illegible]

في مدى [illegible] فترة طويلة من الوقت دون أن تخرج إلى حيز [illegible] أو [illegible] من أحد [illegible] ذلك أن الإنجليز قد [illegible] [illegible] حتى [illegible] [illegible] الولايات المتحدة والحكومة الليبية على أن تدفع الأولى [illegible] دولار [illegible] سنوياً [illegible] استخدام [illegible] اللائحة [illegible] في [illegible] »

ونظراً لخطورة هذه المسائل التي أدلى بها السيد [illegible] عام [illegible] [illegible] أن نعود إلى وثائق الأمم المتحدة حتى نقف على الموضوع [illegible] [illegible] التحقق من [illegible] . في [illegible] عام ١٩٥٢ [illegible] الجمعية العامة قراراً [illegible] الفقرة الثالثة [illegible] المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يدرس بالتشاور مع الحكومة الليبية الوسائل التي [illegible] برامج معونة [illegible] بناء على طلب حكومة ليبيا [illegible] التنمية الاقتصادية والاجتماعية [illegible] والعاجلة [illegible] على أن [illegible] المجلس في الاعتبار [illegible] الشعب [illegible] [illegible]

وتنفيذاً لهذا القرار بعث المستر [illegible] الأمين العام للأمم المتحدة رسالة في ١٦ إبريل ١٩٥٢ إلى رئيس وزراء ليبيا ووزير خارجيتها ذكر فيها أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيدرس موضوع المساعدة وذلك في دورة انعقاده [illegible] وأن هذه المسألة [illegible] والأربعين من جدول أعمال المجلس . وفي ٢٢ [illegible] أرسلت الحكومة الليبية ردها وفيه تطلب إرجاء بحث الموضوع إلى الدورة التالية ، وحجتها في ذلك أنها مشغولة بوضع برامج التنمية [illegible] ولم [illegible] حتى تتمكن [illegible] المعونة اللازمة ؛ وفيما يلي ترجمة هذا الجزء من خطاب الحكومة :

« وفي اعتقادي أنه سيكون من الأمور السابقة لأوانها والخاطئة [illegible] من جانب حكومتي ، أن تبعث إلى الأمين العام بمذكرة رسمية [illegible]

وجهات نظرها في موضوع ، إذ قد تحتوى مثل هذه المذكرة على بعض الأسباب التي سأوضحها .

« لأنكم تعلمون أن حكومتي مشغولة تماماً بمشروعات التنمية . والتي تتولى وضعها أو بدأت في تنفيذها الهيئات الآتية :

ا) مكتب المعونة الفنية التابع لهيئة الأمم المتحدة .

ب) إدارة المعونة الفنية الليبية ـ الأمريكية

حـ) الهيئة الليبية للتنمية والاستقرار .

ء) الهيئة المالية الليبية .

« وعلاوة على ذلك فقد تكونت لجنة للتخطيط الاقتصادي وعهد إليها بوضع خطط للتنمية لآجال قصيرة ومتوسطة وطويلة . ولهذا فإنه من المبكر جداً أن نقرر ما إذا كانت هذه الهيئات ستكون كافية لإشباع مطالب ليبيا خلال السنوات القادمة ، وما إذا كانت هناك ثغرات ثم ما طبيعة هذه الثغرات

« وإني لأكون شاكراً للمجلس لو استطاع أن يرجئ إلى العام القادم فحص مسألة المساعدة الإضافية لليبيا ، إذ بعد الآن حتى ذلك الوقت يكون في وسعنا تقديم مذكرة مبنية على أساس من الحقائق » .

وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقف مندوب مصر وألقى تعقيباً يشتمل على الملاحظات والحقائق الآتية

١) إن المجلس لا يجهل أن الحكومة الليبية بعثت بطلبها هذا بناء على مشورة المستشار البريطاني للشئون الاقتصادية ؛ ثم قال المندوب المصري إن ليبيا تلجأ إلى طلب المساعدة من المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وهذه الدول الثلاث قدمت إلى Libyan Development and Stabilisation Agency ٣٨٠٥٠٠٠ ، ١٠٠٥٠٠٠٠ ، ١٠٥٠٠٠٠ جنيه على التوالي .

٢) يؤكد ممثل مصر أن الاتفاقات الثنائية لا يمكن أن تحل مشكلة ليبيا بشأن المالية العامة والعجز في الميزانية . ثم يذكر المجلس بالاقتراح الذي سبق أن تقدم به مندوب الأمم المتحدة في ليبيا بشأن وضع المساعدات التي تقدمها دول أخرى في حساب خاص يشرف عليه ممثل هيئة الأمم العام . وإن الإجراءات التي من هذا النوع تهدف إلى تجنب الأخطار الناجمة من سلطة تسود أية حكومة أجنبية .

٣) بحث ممثل مصر نظر المجلس إلى العجز في الميزانية الليبية والذي تسده حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا وفقاً لاتفاقات عقدت بينهما وبين الحكومة في ١٣،١٤ ديسمبر ١٩٥١ وينتهي مفعولها في ٣١ مارس ١٩٥٣ . وإزاء هذا الموقف يتعين على المجلس أن يواجه المسئوليات الملقاة على عاتقه بأن يبحث عن الوسائل الصحيحة من أجل إيجاد الحل الذي يتفق مع روح ونصوص القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة . وفي حالة عدم وجود مثل هذا الحل أهاب المندوب بالمجلس بحث الاقتراح الذي سبق أن تقدم به مندوب الأمم المتحدة في ليبيا ، لأنه اقتراح ذو صبغة دولية ويسمح بالمحافظة على استقلال ليبيا الاقتصادي والسياسي .

٤) وحذر ممثل مصر محذراً من الخطر الذي يتعرض له استقلال الدولة الليبية لأنها بسبب عدم وجود حل ذي صبغة دولية تماماً ، قد تجد نفسها مضطرة إزاء العجز في ميزانيتها إلى تجديد الاتفاقات الثنائية التي سبق عقدها قبل حصول ليبيا على استقلالها ؛ وقد تضطر كذلك إلى كل إجراء قد يتعارض مع المصالح الحقيقية لهذا البلد .

ثم وقف ممثل الولايات المتحدة الأمريكية وأيد إرجاء نظر موضوع المساعدة إلى دورة المجلس في سنة ١٩٥٣ . وهنا طلب مندوب مصر تحديد

وأرجع ممثل [illegible] ولكن المجلس أقر مشروع [illegible] المجلس
بالتأجيل وذلك بأغلبية ١١ صوتاً ضد صوت واحد وامتناع [illegible]
عن التصويت [illegible] والوفد الأمريكي [illegible] هذه [illegible]
[illegible] لأعضائه من مناقشة [illegible]
[illegible] المجلس الاقتصادي والاجتماعي ثم بحث موضوع المساعدة الفنية

ومن الخلاصة التي أوردناها بهذا الشأن نصل إلى الحقائق التالية :

١) أن الحكومة الليبية هي التي طلبت التأجيل وهي [illegible]
في [illegible] وحرصت على إعلان [illegible] الحالة [illegible]

٢) إن هذا الأمر كان نتيجة [illegible] المستشار الاقتصادي [illegible]

٣) إن طلب التأجيل إلى دورة المجلس في سنة ١٩٥٣ [illegible]
لترقب قيام الهيئة [illegible] بتقديم المعونة المالية .

ومما يجدر [illegible] أن الاتفاقية [illegible] التي أشار إليها ممثل [illegible]
أبرمت في ٣١ مارس ١٩٥٣ ، وأن المعاهدة البريطانية الليبية تتحدث عن
[illegible] معونة مالية سنوية [illegible] من أول إبريل ١٩٥٣ .

وقد علق [illegible] على إعلان المعاهدة [illegible] السيد عبد الرحمن عزام
[illegible] إلى جريدة « المصري » حديث [illegible] فيه [illegible] وصراحة [illegible]
[illegible] بريطانيا [illegible] العرب [illegible] فقال :

« لا نستطيع في مثل هذا [illegible] والتوقيع
المعاهدة الحالية [illegible] إلى الاتفاق الذي وقع في لندن سنة ١٩٤٧
[illegible] الأثر [illegible] على [illegible] أولي الأمر في ليبيا [illegible] المعاهدة [illegible] . وقد
تم الاتفاق المشار إليه بين السيد إدريس السنوسي الملك الحالي [illegible]
وبين حكومة بريطانيا عند زيارته لندن سنة ١٩٤٧ . ولقد أرادت

الحكومة البريطانية أن تواجه الجامعة العربية والعالم بأمر واقع في برقة فأقامت حكومة على رأسها الأمير السنوسي ووزارة [illegible] ودعت الأمير إلى لندن حيث أمضى اتفاقية [illegible] في سنة ١٩٤٧ [illegible] الحكومة البريطانية وكانت [illegible] وقد [illegible] السيد إدريس السنوسي تردد في الأمر كثيرا عند توقيعه بالحروف الأولى [illegible] الأستاذ [illegible] نائب رئيس الوزراء الحالية في [illegible] والذي كان [illegible] فقد [illegible] وأضحى [illegible]

ولما عرضت الجامعة العربية [illegible] في الأمم المتحدة أصبح استقلال [illegible] ووحدتها أمرا واقعا وأخذت [illegible] برئاسة [illegible] في تنفيذ قرارها بالاستقلال والوحدة تقدمت الحكومة البريطانية لمصر [illegible] في سنة ١٩٤٧ مع [illegible] السيد إدريس السنوسي [illegible] القريب وحتى يكون [illegible] وضع أسس الاستقلال [illegible] ودستور الأمة الليبية؛ ولكن الجامعة العربية [illegible] أنه لا [illegible] قرارات الأمم المتحدة [illegible]

من الأقوال التي [illegible] الأستاذ [illegible] قدمه [illegible] في مصر والأستاذ عبد الرحمن عزام الأمين العام [illegible] الدول العربية وهو الرجل الذي عاصر التطورات في ليبيا منذ [illegible] بالاحتلال الإيطالي سنة ١٩١١ ، [illegible] الرسمية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي [illegible] لهيئة الأمم المتحدة [illegible] المعيشة والاستعمار ويلقي الكثير من الأضواء على الظروف والملابسات التي ظلت تجمع وتتراكم

فى مناسبة توقيع المعاهدة الحالية بين المملكة المتحدة ومملكة ليبيا المتحدة

أولا — إن جوهر المسألة كلها ليس متعلقا بشكر يقدمه ليبيون مثلى إلى الدولة العربية الناشئة، ولكنه يقوم على أسس عقد خاص يربطها بعجلة الإمبراطورية البريطانية. وليست فكرة هذا التعاقد بنت اليوم، أو وليدة شعور مفاجىء بمحبة المحرر للبلاد الليبية. ولكنها ترجع إلى ست سنوات مضت حين دارت المحادثات بين البريطانيين وفريق من القادة الليبيين ذوى المقام والمكانة والنفوذ فى بلادهم وانتهى الأمر بتوقيع اتفاق فى لندن فى سنة ١٩٤٧ حمل إلى جانب السيد إدريس السنوسى (ملك ليبيا الحالى) توقيع الأستاذ لسكحيا نائب رئيس الوزارة الحالية التى وضعت المعاهدة الأخيرة. ولا ريب أن الثمن الذى عرضته بريطانيا مقابل اتفاق لندن سالف الذكر ينحصر فى كفالة العرش للسيد السنوسى. كما أنها أرادت من ورائه أن تجد سندا تعتمد عليه فى المستقبل. والاتفاق المذكور باطل من الوجهة الدولية لأن الحكومة المؤقتة التى أقيمت فى برقة حينئذ بتأييد الإدارة البريطانية لم تكن لها صفة شرعية وبذلك لم يكن للسيد السنوسى وأعوانه من صفة حقيقية معترف بها ليعقدوا اتفاقا يفرض على البلاد أى حد من التزامات يقيدها فى المستقبل. ومما يزيد فى بيان عدم مشروعية ذلك الاتفاق أن ليبيا لم يكن قد تقرر مصيرها بعد أن تنازلت عنها إيطاليا إثر هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية.

ثانيا — حين طلبت جامعة الدول العربية من الأمم المتحدة تقديم العون الفنى اللازم إلى ليبيا لقى الطلب ترحيبا وارتياحا من جانب أغلبية الأعضاء، وصدر قرار بالفعل من الجمعية العامة يطلب فيه من المجلس الاقتصادى والاجتماعى دراسة الأمر واتخاذ القرار اللازم. ولكن

وسرعان ما نجد أنفسنا أمام موقف بالغ الغرابة والشذوذ ، فتحدثنا مضابط الأمم
المتحدة أن الحكومة الليبية طلبت في الخمس عن طريق الأمين العام للأمم
المتحدة بطلب تأجيل بحث مسألة المعونة المالية إلى دور انعقاده في عام ١٩٥٣ ،
لأنها لا تستطيع أن تقدر تماما مبلغ حاجتها إذ مازالت (وقتذاك) مشغولة
بوضع البرامج اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتحدثنا عزام أن
الوفد الليبي أبدى اعتراضا على تقديم مثل هذه المعونة المالية بحجة أنها تنطوي
على تدخل من جانب الأمم المتحدة في شئون بلاده . ولا ريب أن الحجة الأخيرة
غير صحيحة إطلاقا لأن الأمم المتحدة هي التي قررت قيام دولة ليبية لها استقلالها
وسيادتها . وهي مسئولة عن رعايتها بعد الاستقلال من نواحيها السياسية والاقتصادية .
وذلك بكافة الوسائل التي تراها مؤدية إلى الغاية . وإن التاريخ القريب ليشهد لنا
إذ يضرب لنا مثلا من هذا القبيل حيث سبق لعصبة الأمم ، بعد الحرب العالمية
الأولى أن قدمت الكثير من ضروب المساعدة المالية إلى النمسا لما تحرجت
أحوالها الاقتصادية خشية أن يترتب على استمرار الأزمة وازدياد حدتها
وقوع دولة النمسا فريسة لجارتها الأقوى ألمانيا وكانت معاهدات الصلح قد
نصت على منع انضمامهما .

ومع هذا يرى البعض في المعونة المالية تقدمها الأمم المتحدة تدخلا في
شئون البلد المستفيد ، ولا يرى ذلك بالنسبة للمعونة الفنية التي تقدمها المنظمة
الدولية وكذلك إدارة النقطة الرابعة الأمريكية . وكلا الأمرين الأخيرين قد
قبلتهما ليبيا ، وأيهما يفتح الباب للتدخل ويمهد الطريق للمساس ، أن تأتي
المعونة المالية من هذه الهيئة العالمية المحايدة أم من دولة أو دولتين لكل منهما
مطامع في ليبيا ، ولها كذلك قوات عسكرية مرابطة في البلاد على غير رضاء
من الشعب نفسه ؟ .

وثمت مسألة أخرى جديرة بالنظر العميق وهي المتعلقة بمطالبة الحكومة

تامة من رجال بحث مسألة المعونة إليها إلى دور بعقد مجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى العام الحالي (١٩٥٣) . لأن الحجة التي تذرعت بها في هذا التطلي عن ... مع منطق الأشياء . ... أن هذه الهيئات وظيفتها عموم وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأحوال ... ولكن المشكلة المستعجلة التي تواجه ذلك البلد تنحصر في العجز المالي في ميزانية سنة خاصة ، وهذا هو الأمر الذي كان من المتوقع علمياً أن ... الحكومة واضحاً أمام المجلس ... بسرعة ... وأكثر من هذا كله ، ... للحكومة الليبية أن ... مع كل من ... في ديسمبر ١٩٥١ ويتضمن على ... كل من ... وفي نفس الوقت ... الأجل المحدود ... الاتفاقين ... في ٣١ مارس ١٩٥٣ ... تواجه ظاهرة الخطيرة ... وهي العجز المالي ... إذن ... وهي تعرف أن دور الانعقاد ... في أكتوبر من سنة ١٩٥٣ أي بعد انتهاء مفعول الاتفاقين ... لها ... من الأمم المتحدة معونة ... ولا ... كذلك أن الأخيرة ... الحالة من العجز ...) ، فإن الحكومة الليبية كانت تستطيع ... من فوق هذا المنبر ... قد ... لدى ... هذا الأمم المتحدة والتي هي ... على الأقل ... وحريته .

ثالثاً . حدثنا الأستاذ عبد الرحمن عزام أنه ... الدولة الأمريكية بدفع مبلغ ١٠٠ مليون دولار إلى الحكومة الليبية لقاء استئجار مطار « الملاحة » في طرابلس ، ... قام بها في

الشعب الليبي . ولو أنها كانت تقدر في مسئوليتها فعلا عن حدوث هذا المبلغ
إلى ربع مليون دولار أمام الدوائر الأمريكية حسب ! لكن حدث في الشهر
فالأمر الذي لا يمكن أن نفرق بينه أن نرى أن مبلغ ربع مليون دولار ذهب
إلى أحمد حسن . ولو أن الحكومة الليبية كانت حريصة فعلا على استقلال بلادها
وسيادته لأصرت على رقم أكبر حيث سبب تحرك الوزارة . إذ كان من
رأيه استحالة رفض التأجير . إنما نتساءل فعلا عن السبب في هذا الوضع
المجدول وراء تأخير معدل الملاحة ؟ فهل تحملت مثلا الولايات المتحدة أعباء
تفوق ما حصلت عليه بريطانيا من وراء المعاهدة الأخيرة ثم على أي أساس
تملك ليبيا مثل هذا التأخير لقواعدها وما الذي جناه من قبول مثل هذا
الاتفاق الخطيرة ؟ إن هذا وغيره من الأسئلة التي تتطلب الإجابة الواضحة
الصريحة .

ولقد أوضح حسن إبراهيم في تعقيبه الذي أوردناه أن مصر
(بالرغم من التنسيق الذي حققه لها العهد البائد) قد عرضت من جانبها ...
لحكومة ليبيا بلاغ العرض أن ... في ميزانيته الأخيرة من مصر ، ولكن تلك
حدثت في الوقت المناسب . فماذا إذن لم تقبل الحكومة الليبية العرض المصري
إذا كانت صادقة حقا في زعمها أنها اضطرت ـ تحت الحاجة ـ إلى توقيع
المعاهدة مع بريطانيا . إن مفاجأة العرض الذي تقدمت به مصر أو غيرها من
مواطنيه . كل هذا ثمن أن نؤكد أن المباحثات مع بريطانيا كانت تدور فعلا
في دائرة حيث أو أنها دخلت في مرحلتها النهائية كحلقة أخيرة في سلسلة بدأ
المتطرفون في صنعها من سنوات . وعلى آخر أن السلطات الليبية كانت مصممة
فعلا على قبول المعاهدة مهما كانت الاعتراضات التي تصدر ضدها . والى أن
عمادها حين عرام أنه تقوم على أساس لاتفاق غير المشروع الذي تم في عدن

سنة ١٩٤٧ بل وقد أوضحت فى الفصل الثانى من هذا الفصل ما أوردته سوته تحقيق فى تقريرها من أن السيد السنوسى يريد التحالف مع بريطانيا العظمى ، كما بينا كيف انحازت السنوسية إلى جانب هذه الدولة الأخيرة منذ ابتداء الحرب العالمية الثانية .

خامساً : لقد انضمت ليبيا إلى جامعة الدول العربية فى مارس الماضى ورحب بها الأعضاء ترحيباً صادقاً آملين أن يكون هذا الانضمام مصدر قوة للجامعة وأن يكون وسيلة فعالة للمحافظة على الاستقلال الذى حصلت عليه ليبيا حديثاً . ولا ريب أن الحكومة الليبية تواجه ما تسميه العجز المالى فى ميزانيتها . فماذا لم تحاول أن تطرح الأمر على بساط المناقشة مبينة أن النكوص أو التردد من جانب هذه الهيئة لابد وأن يلقى بليبيا فى أحضان الاستعمار البريطانى ؟ لو أنها فعلت ذلك وتخاذلت الجامعة أو رفضت لعرف الرأى العام العربى حقيقة الأمر . ولكن ، هل كانت الجامعة تقف مثل هذا الموقف ؟ إننا نجد من العسير علينا تصوره ، فدول الجامعة قد تحملت الكثير من أجل محاولة إنقاذ فلسطين ، وما زال العراق مثلا مصراً على منع البترول من الوصول إلى معامل تكرير حيفا فى إسرائيل ، وقد تؤدى بسبب ذلك عنت مالياً إلى حين قريب . وأكثر من هذا فإن مصر التى ضحت من أجل فلسطين بنحو مائة مليون جنيه قد عرضت بالفعل على حكومة ليبيا ـ سد العجز فى ميزانيتها الأخيرة . بل إننا لنؤكد لمسئولين فى ليبيا أنه لو أن مساعيهم للحصول على العون المالى من الجامعة العربية أو الأمم المتحدة (بفرض أنهم قاموا بها) قد أخفقت فإن الشعوب العربية نفسها كانت تبادر من جانبها إلى جمع المال اللازم . والتاريخ شاهد على صحة هذا فالشعب المصرى ، على ما يقول السيد عبد الرحمن عزام ، استطاع فى سنة ١٩١١ أن يقدم إلى المكافحين الأحرار فى ليبيا مبلغ ٦٠٠٠٠٠

حصته (أي ما يوازي ثلاثة ملايين اليوم) دون أن تساهم فيه [illegible] الحكومة المصرية التي كانت في ذلك الحين تحت الإشراف البريطاني المباشر . والخلاصة أن المسئولين في ليبيا لم يطرقوا مختلف الأبواب ولم يلجأوا إلى السبل الأخرى التي لا تهدد استقلال بلادهم بأي حال من الأحوال ، بل لعل الأدنى إلى الصواب والدقة في التعبير أنهم تعمدوا عدم الالتجاء إلى الوسائل التي ألمحنا إليها .

ثم ما حقيقة هذا العجز المالي ؟ إن الذي نعرفه من واقع الإحصائيات أن الحالة في ليبيا قد تحسنت كثيراً خلال السنوات الماضية . وإن في البلاد ثروات دفينة يمكن استغلالها لزيادة الثروة الأهلية والدخل القومي وبالتالي إيرادات الحكومة . فليس صحيحاً الزعم بانعدام التناسب بين مصروفات الحكومة وإيراداتها أي أن الأولى تربو على الثانية ، كما نقول إن السياسة الحكيمة كانت تقضي باتباع مبادىء التقشف ولو إلى حين وذلك بالعمل على خفض المصروفات غير الإنتاجية لفترة معينة إذا كان الإسراع في تنفيذها يتم على حساب استقلال البلاد وسيادتها . وأخيراً — وليس آخراً — ما السبب في تضخم المصروفات على هذا النحو ؟ هنا يقول عضو مجلس الثورة المصرية « هل حقيقة هناك عجز في الميزانية الليبية أو هناك ما تخفيه الأخبار ... والجواب طبعاً أنه ليس هناك عجز في الميزانية الليبية لو أحسنوا التصرف في الدخل وتجنبوا الإسراف في مرتبات البريطانيين » .

ويقول عبد الرحمن عزام [1] :

---

(١) جريدة المصري (٤/٨/١٩٥٣)

إذا كانت مظاهر الملكية ومظاهر الحكومة وشؤون الحكم يتولاها عدد وفير في مورد ضئيل، وليس معقولا أن تكون لنا وزارات متعددة ومجالس نيابية متنوعة، يتقاضى أعضاؤها من المرتبات فوق ما يتقاضى أعضاء هذه المجالس في مصر والبلاد العربية الأخرى وأن تتضخم الإدارة، وأن يتمتع موظفون الأجانب فيها بمثل ما كانوا يتمتعون به في مصر قديما.. مصر أخصب بلاد الله وأغناها. تدفع مرتبات تقل للأجانب والمواهي وشروحها.. من ليبيا إلى ... أسعد (لعله يعجز في ميزانيتها)).

ومعنى هذا أن العجز المزعوم ليس ظاهرة طبيعية وإنما هو وليد نظام الحكم السائد في البلاد اليوم بسبب المغالاة في تكاليف المظاهر الملكية والإدارة، وتعدد الوزارات والمصالح، وارتفاع المرتبات والمكافآت فوق طاقة البلاد بنسبة كثير من ليبيا. فلو أن حكومة تلك البلاد أحدثت سياسة تقصد في الإنفاق غير الإنتاجي لما كان هناك عجز بالمرة، ولما كانت ثمت ضرورة لإراقة ماء الوجه لطلب العون من بريطانيا بمثل هذه الاتفاقيات المجحفة في نتائجها. والحق ما أشبه الليلة بالبارحة.. ففي عصر إسماعيل ضربت الإدارة الخديوية الرقم القياسي في البذخ والإسراف وعمدت إلى الاقتراض من الخارج وأضاعت استقلال البلاد المالي ليعقب ذلك احتلال مصر في عهد ابنه توفيق. وكنا نود لو أن حكام ليبيا الجدد قد طالعوا التاريخ وعرفوا كيف يوقع الإسراف البلد في شراك الاستعمار.

وزير خارجية ليبيا يتحدث

كان من الطبيعي بعد نشر نصوص المعاهدة وبعد البيانات التي أدلى بها قائد الأسراب حسن إبراهيم ما سبق لنا إيراده، أن تثور خواطر الأحرار في ليبيا ذاتها، وأن يحاول البعض معرفة الحقائق الكامنة وراء هذا كله.

وتقدم السيد محمود أبو شريدة، عضو مجلس النواب الليبي، بسؤال إلى وزير الخارجية عما إذا كانت الحكومة الليبية قد تقدمت بطلب المساعدة المالية إلى إحدى الدول العربية وعما إذا كانت إحدى الدول أو الجامعة العربية عرضت مساعدتها على الحكومة الليبية، وهنا أجاب الوزير الليبي بما يلي.

« إن مسألتي إنشاء عملة ليبية وتحديد نظام ميزانية ليبيا كانتا من أهم المسائل التي شغلت بال المستر بلت مندوب الأمم المتحدة في ليبيا منذ عام ١٩٥٠ وبعد أن عرض المندوب المسألتين على مجلس الأمم المتحدة بليبيا أوصى مجلس المندوب أن يدخل هاتين المسألتين في نطاق مهمته، وبناء على ذلك طلب المستر بلت بواسطة الأمين العام أن يزوده صندوق النقد الدولي بخبيرين لتقديم المساعدة إليه. وأصبح للمندوب فيما بعد أن الأمر يتطلب محادثات إضافية وطلب من حكومات المملكة المتحدة وفرنسا ومصر وإيطاليا والولايات المتحدة تعيين خبراء منها للاجتماع به ولبحث شئون ليبيا النقدية وشئون ميزانيتها

واجتمع خبراء هذه الحكومات في لندن من ١٤ إلى ١٦ مارس سنة ١٩٥١، وفي جنيف من ١١ إلى ٢٨ أبريل ومن ٢٩ مايو إلى ٩ يونيو ومن ٥ إلى ٧ يوليو ومن ٢٤ إلى ٢٩ سبتمبر من نفس السنة ولم ترسل الحكومة المصرية سوى مراقب إلى دورات هذه الاجتماعات وامتنعت عن الاشتراك فيها في الدورات الأخيرة منها، وفي الدورة الثالثة لاجتماع الخبراء كررت حكومة المملكة المتحدة ما سبق لها أن عرضته من استعدادها لسد عجز الميزانية وسند العملة الليبية وانسحبت فرنسا كما انسحبت إيطاليا وذكرت الولايات المتحدة

أنهم ستسهم فى مساعدة ليبيا عن طريق رابع نقطة الرابعة وصرح مراقب مصر بأن حكومته على استعداد مبدئيا لمساهمة فى سد عجز الميزانية .

« بيد أنه فى ختام الاجتماعات لحق المراقب المصرى برقية من وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٥١ جاء فيها أن مصر لا تستطيع أن تقدم أية مساعدة تقترح لصالح ليبيا إلا على أساس دولى .. ومعنى هذا أن الأمم المتحدة كان عليها أن تتولى مباشرة الاشراف على شئون ليبيا المالية الأمر الذى كان متعذراً . وكذلك رفضت مصر فى نفس التاريخ الاشتراك فى أى عمل يتعلق بالعملة الليبية إلا على أساس دولى . هذا ووجهت وزارة الخارجية الليبية بتاريخ أول مارس ١٩٥٢ إلى الحكومة المصرية عن طريق وزير المفوض بليبيا دعوة للاشتراك فى وكالة التنمية والاستقرار الليبية وكررت أنا شخصيا الدعوة إلى وزير الخارجية المصرية فى شهر ديسمبر الماضى لاشتراك مصر ولو رمزيا فى الوكالة ولكن مصر لم تبد أية رغبة فى تلبية الدعوة .

« ولما كان هذا موقف مصر وهى الدولة العربية الوحيدة التى كانت ممثلة فى مجلس الأمم المتحدة بليبيا والدولة العربيـة التى كان فى استطاعتها مساعدة ليبيا ولما كان هذا موقف الدول العربية الأخرى قبلت الحكومة الليبية العرض الوحيد الذى كان أمامها وأخذت بالنتيجة التى خرجت بها مرحلة الاجتماعات الليبية التى عقدها مندوب الأمم المتحدة ، وعقدت الاتفاقية المالية المؤقتة مع المملكة المتحدة التى تشمل ترتيبات ضمان العملة الليبية . ولم نجد مناصا من سلوك هذا الطريق ولم تر الحكومة أى داع لأن تتقدم إلى أية دولة عربية أخرى بطلب تسديد عجز الميزانية الليبية .

« أما ما يختص بالشق الأخير من السؤال فان الحكومة الليبية لم تتلق أى عرض رسمى لسد هـذا العجز من أية دولة عربية أو من جامعة الدول

العربية . على أن كثيراً من الإشاعات تدور منذ شهرين تقريباً مدارها أن الحكومة المصرية قد عرضت على الحكومة مساعدة مالية . والذي أعلمه عن الموضوع أن حضرة وزير مصر المفوض بليبيا قد نقل إلى قبل تقديم أوراق اعتماده بصفة غير رسمية ، وذلك في يوم ٢٦ مايو الماضي إذ كنت على أهبة السفر إلى لندن – أن الحكومة المصرية على استعداد لتقديم مساعدة مالية لليبيا لسد عجز ميزانيتها بشروط يتفق عليها منها اشتراك الحكومة المصرية على إنفاق أبواب الميزانية وعدم إنفاق أي مبلغ على رواتب فئة معينة من الموظفين الأجانب في الحكومة الليبية .

«وبالرغم من ترددي مراراً على مصر في الستة الأشهر الماضية وإقامتي فيها إقامة طويلة نسبياً في كل رحلة ، وبالرغم من مقابلاتي لرجالات مصر المسئولين لم يفاتحني أحد في أمر تقديم المساعدة المالية لليبيا و لكن فوجئت – بالحضرات السادة بأمر على جانب من الخطورة لم أكن أتوقعه . . من مصر الشقيقة ، وهو المطالبة بتنازل ليبيا لها عن بعض أجزاء من أراضي الوطن المقدس ولا سيما الجغبوب الغالية على نفس كل ليبي. وقد شنت مصر حملة دعائية شعواء على أساس التلويح بالمساعدة المالية من مصر عن طريق الصحافة والإذاعة وفي داخل ليبيا بطرق شتى كثيراً ما خرجت عن الطرق المتبعة بين دولتين مستقلتين .

«وبالرغم من هذا تغاضينا مؤمنين أن مصر الشقيقة في عهدها الجديد وقد تولى شئونها رجال لمسنا فيهم كل عطف على السياسة التي صورناها وتبين أن ليس في صداقة بلادنا لبريطانيا ضرر على مصر أو البلاد العربية الأخرى أياً كان وقد اتخذنا لذلك كل حيطة في نصوص المعاهدة والاتفاقيتين . والواقع أن في المادة الرابعة من المعاهدة والتي تنص على أن ليس في المعاهدة ما يخالف ميثاق جامعة الدول العربية ، ضماناً كافياً على ذلك ومهما يكن من شيء فإننا عازمون بموجب نصوص هذه المادة على ألا نسمح بأي حال بأن يكون أو

يبذلون بلادنا [illegible] صدر لأخواننا العرب . وسنستمر على التعاون مع الدول العربية الشقيقة ومع مصر خاصة تعاونا تاما كاملا على الأسس التي سرنا عليها حتى الآن والتي نأمل أن تنمو باطراد بين البلدين » .

تعقيب مصري :

ولم تكد جريدة «المصري» تتلقى إجابة وزير خارجية ليبيا سالفة الذكر حتى سارعت إلى عرضها على قائد الأسراب حسن إبراهيم الذي عقب عليها بقوله :

«كرر السيد رئيس وزراء ليبيا ووزير خارجيتها في إجابته أن مصر على وجه الخصوص والدول العربية على وجه العموم لم تتقدم بأي عرض لسد العجز في الميزانية الليبية سوى أن وزيرنا المفوض هناك أخبره بحديث يوم ٢٦ مايو ماضي بصفة غير رسمية وبشروط أوضحها . وإني من جانبي أكرر التأكيد بأن مصر قامت بالخطوة الأولى من جانبها إذ تقدمت بعرض لسد العجز في الميزانية الليبية لشخصية ليبية كبيرة محترمة مسئولة وقمنا بهذه الخطوة مرتين ولم تكن المرة الثالثة التي قام بها وزيرنا المفوض في ٢٦ مايو والتي ذكرها سيادة رئيس الوزراء . وكانت المرة الأولى في يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٣ وقدمتها أنا شخصياً إلى هذه الشخصية الكبيرة وكان الرد هو الموافقة المبدئية من جانب هذه الشخصية ووعدها بالاتصال بالحكومة الليبية لإنهاء الترتيبات التمهيدية ـ وكانت المرة الثانية في يوم ٢ فبراير سنة ١٩٥٣ بحضور شخصية مصرية كبيرة أيضاً ومع الشخصية الليبية نفسها وكان الرد بالموافقة نفسه ـ ولكن إلى الآن لم تتقدم حكومة ليبيا بأي رد سواء بالرفض أو القبول لإمكان السير في الإجراءات التنفيذية . وهكذا قمنا بواجبنا كاملا ولم تخط ليبيا خطوتها الثانية

«أما الشروط التي طلبناها لسد هذا العجز فكانت التخلص من المستشار

[illegible] البرلمان الذي اعتمد على حق [illegible] هو السبب في تحرير [illegible]
وهذه لعبة بريطانية قديمة أرهقت البلاد التعيسة بمحنتها . كما طلبنا التخلص
[illegible] من بعض الموظفين الأجانب وهذا طلب طبيعي إذ لا نتصور [illegible]
[illegible] العجز وضع مالنا في أيد بريطانية غير أمينة تنفقه حسب هواها ومشيئتها
على الموظفين البريطانيين بعض ما تختلسه من عرق الفلاح المصري

وأما ما ذكره السيد رئيس الوزراء من مطالبته لنا بالتنازل عن بعض أراضي [illegible]
[illegible] كنت أحب ألا يسجل سيادة رئيس الوزراء على مصر هذا القول ويصوره في
هذه الصورة المبالغ فيها وليسمح لي سيادته أن أوضح بعض الوقائع في هذه الناحية .

إن قصة تعديل الحدود المصرية الليبية قصة قديمة طال عليها العهد وكانت
سبباً في وقت من الأوقات في تعكير الجو بيننا وبين ليبيا وبالرغم من ذلك
فقد كان موقف مصر مشرفاً للغاية إذ قبلت تأجيل هذه المسألة [illegible]
كل الحلول أمام هيئة الأمم حتى لا تعطل البت في قضية استقلال ليبيا والتي
كانت مصر تجاهد في الحصول عليه وفعلا صدر قرار من هيئة الأمم بجعل
مسألة تسوية الحدود بين مصر وليبيا [illegible] وبقيت المسألة بهذا الشكل معلقة دون
حل إلى أن كان سيادته بمصر .

ولما كانت سياسة العهد الجديد مبنية على أساس من حسن الجوار وتنقية
الجو وتصفية كل المسائل المعلقة بشكل أو بآخر فقد حادثت فعلا سيادة رئيس
الوزراء في شأن تصفية هذا الموقف وأوضحت له حق مصر في هذه الأراضي
[illegible] أخذت منها . قسراً وتحت ظروف خاصة معينة وضمت إلى ليبيا وقد أبدى
سيادته بعض اعتراضات شكلية خاصة بموقف إحدى الدول الأجنبية من ليبيا إذا تم
التراضي بهذا الشكل ثم وعدني سيادته بالنظر في هذا الموضوع . [illegible] سيادته
[illegible] إن كنت قد حادثته ثانية في هذا الموضوع الأمر الذي لم يحدث [illegible]
[illegible] في هذه الناحية وأننا ما كنا نرجو سوى تنقية الجو من كل شائبة .

« [illegible] من سياستنا الأخيرة نحو ليبيا سوى مساعدة [illegible] أن توضح دائماً للمسئولين في ليبيا الأخطار التي تحيق بهم وهذا واجب الخالص الأمين و[illegible] كل مساعدة طلبتها وكان في إمكانها تقديمها وما زالت على استعداد لمداومة هذه المساعدة وتقديم يد العون لعل فيما تقدم ما يساعد ليبيا على التخلص من ربقة الاستعمار التي ستحيط برقبتها إن لم يتدارك نواب الأمة الليبية الأمر ويرفضوا التقيد بهذا القيد . والله يوفق الجميع إلى ما فيه الخير » .

المعاصرة والجامعة العربية .

طبقا للمادة الأولى من الميثاق تتألف جامعة الدول العربية من الدول المستقلة الموقعة عليه ، ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة وتنص المادة الثانية على أن الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها ، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها.

ولما رحب الرأي العام العربي بقيام الجامعة كان يأمل من ورائها إيجاد هيئة ذات صفة جامعة تهدف إلى تحرير العالم العربي من القيود المفروضة على بعض أجزائه من جانب الدول الأجنبية . وإذن في مقدمة الأغراض التي ينبغي أن تسعى إليه هذه المنظمة الإقليمية تحقيق استقلال وسيادة جميع أعضائها في الحال والاستقبال وبذلك يتحقق مفهوم الفقرة الأولى من المادة الأولى وهو أن الجامعة تتألف من الدول المستقلة .

حقيقة لم يكن بعض أعضاء الجامعة عند توقيع الميثاق متمتعين بالمفهوم الحقيقي والسليم من عبارة الاستقلال والسيادة، ولكننا نعلم بالرغم من ذلك أنهم بذلوا وما زالوا يبذلون الجهود ويناضلون بالكفاح من أجل الوصول إلى أهدافهم القومية ، فطالبت الأمة العراقية بإلغاء معاهدة ١٩٣٠ وتأبى أن تقبل البديل عنها الذي أعدته بريطانيا وهو اتفاقية «جبر – بيفن». أما مصر فقد أن أخفقت عمليا في كسب قضيتها بعرضها النزاع مع بريطانيا على مجلس الأمن في عام ١٩٤٧ ، ولم تنجح المحاولات التي بذلت بعد ذلك للوصول إلى تسوية سلمية ، أعلنت في أكتوبر من عام ١٩٥١ إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي السودان لعام ١٨٩٩ ، وهاهي ذي اليوم تعلن أنها لا ترضى بغير الجلاء [illegible]

من أرضها . وفي الأردن حركة قومية قوية ترفض أحكام المعاهدة التي فرضت على البلاد في عام ١٩٤٨ . ونلاحظ أن هذه الدعوات الداعية إلى التحرر تلقى التأييد من جانب الشعوب العربية الأخرى ، بل ومن حكوماتها أيضا ؛ وتدل على أن المنطقة تسير ، مهما كان السير بطيئا ، في الطريق إلى الحرية والاستقلال والسيادة ، وتلك الروح التي عملت على إنشائها .

وأخيرا انضمت ليبيا إلى الجامعة وكانت قد حصلت على استقلالها بقرار من الأمم المتحدة ، وبالرغم من وجود قوات أجنبية تعسكر في أجزاء منها فإن هذا الاحتلال المتولد من ظروف الحرب العالمية الثانية لم يكن ذا صفة شرعية ومن هنا جاء الترحيب بهذا الانضمام من جانب المملكة الليبية المتحدة . إلا أنه سرعان ما عقدت هذه الدولة معاهدة مع بريطانيا تعترف فيها بحقوق لا حد لها للأخيرة وبما يدرجها بالفعل في عداد المستعمرات أو المحميات . ومن هذا نستنتج أنه في الوقت الذي يعظم فيه الوعي القومي وتزداد مقاومته ضد الاستعمار الغادر والمستتر ، نجد دولة عربية — ولما يمض على انضمامها إلى الجامعة شهور قلائل — توقع معاهدة أسوأ بكثير مما نلقاه في الأردن مثلا ؛ وهكذا كان العمل الذي لقي الترحيب من جانب هذه الدولة منطويا على تعارض صريح للاتجاه العربي العام ، بل إنه محاولة للعودة بالقومية العربية إلى الوراء ، فكأن المعاهدة تسدد ضربة عنيفة للجامعة والعالم العربي .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فمعروف أن البلاد العربية تنفر نفورا تاما من نظم الدفاع المشترك ، سواء أكانت ثنائية أم جماعية من حيث نطاقها ، ورفض مصر اتفاق صدقي — بيفن لقيامه على أساس هذا المبدأ ، كما فعل العراق بالنسبة إلى اتفاقية بورتسموث . وأكثر من هذا حين تقدمت بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا بالمقترحات الخاصة بتنظيم الدفاع

عن الشرق الأوسط ، ورفضت مصر المشروع المصري حيث وتصريحاً ، كما لم تجرؤ حكومة عربية أخرى على اعلان قبولها له ، وما زال الرأى العام فى العالم العربى عند موقفه هذا ، ولكن الدولة الليبية تخرج على هذا الاجماع العام وتقبل نظام الدفاع المشترك الذى تشتمل عليه معاهدتها الأخيرة مع المملكة المتحدة ، فكان ذلك العمل من جانبها صدمة أخرى موجهة إلى الجامعة والعالم العربى .

وراح المراقبون والمعنيون بالشئون العربية يتساءلون عن موقف الجامعة التى نقرأ فى المادة (١٧) من ميثاقها النص التالى « تودع دول المشتركة فى الجامعة الأمانة العامة نسخا من جميع المعاهدات التى عقدتها أو تعقدها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها » . وتوجه مندوب جريدة « الأهرام »[1] إلى الدكتور رئيس أبى دالعبح الأمين العام المساعد للجامعة العربية يسأله عما إذا كان ميثاق الجامعة يبيح مناقشة المعاهدة الليبية البريطانية فأجاب النفى لأن الميثاق لا يجيز للأمانة العامة التدخل فى أمور تمس السيادة القومية لأية دولة مشتركة فيه . وسأل الرجل من جديد ، أليس من حق أحد الأعضاء إثارة موضوع المعاهدة فى مجلس الجامعة أو لجنته السياسية فقال « إذا أثار أحد حضرات الأعضاء الأمر فى مجلس الجامعة أو لجنته السياسية فيمكن للحكومة الليبية أو لسائر الأعضاء أن يرفضوا البحث فيه لأنه يخرج عن نطاق ميثاق الجامعة » .

وصدرت « الأهرام » فى اليوم التالى (١٩٥٣/٨/٩) وفيها توضيح الأمين العام المساعد جاء فيه :

---

(١) العدد الصادر فى ٨ أغسطس ١٩٥٣

« وانه وإن لم يكن فى ميثاق دول الجامعة العربية مادة توجب على أعضائها عرض المعاهدات التى تعقدها مع الدول الأجنبية على مجلس الجامعة ، فان المادة الثانية من الميثاق التى تنص على أن الغرض من تأسيس الجامعة هو تنسيق خططها سياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها ، تسمح لأية دولة من دول الجامعة باثارة القضية وإبداء رأيها فى أية معاهدة من المعاهدات مايؤثر على صيانتها أو مايمس استقلالها أو تتعارض مع مبادىء الضمان الجماعى الذى عقدته بينها . أما مايقرره مجلس الجامعة إذا طرح أحد أعضائه مثل هذه القضية ، فان ذلك يعود بالطبع إلى رأى المجلس »

والواقع الذى لايحتمل الجدل أو النقاش أن المعاهدة الحالية بين ليبيا وبريطانيا :

(١) تمكن للاستعمار فى بلد عربى حديث العهد بالحصول على استقلاله مما يتعارض مع روح الميثاق ، واتجاه الحركة القومية العربية ، كما يضعف من قوة مركز الجامعة .

(٢) وتخلق وضعا جديدا فى ليبيا يهدد مصر الواقعة إلى الشرق منها ، ويمكن أن تستغله الدول الأجنبية الطامعة .

(٣) ويعترف بقبول مبدأ الدفاع المشترك مع دولة أجنبية وهو أمر تأباه الشعوب العربية . وهنا نلاحظ أن هذا الرفض يستند إلى أن هناك بين دول الجامعة وثيقة هى الضمان الجماعى والذى تنص المادة الثانية منه على مايأتى : —

تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها ،

أو على قواتها ، اعتداء عليها جميعا . ولذلك فإنها ، عملا بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي — عن كيانها ، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها ، وبأن تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة ، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما » .

إن المسألة أعمق من أن تكون مقصورة على نصوص وألفاظ لأنها تتعلق بكيان العالم العربي وحاضر الحركة القومية ومستقبلها فيه . إن الكثيرين يصعب عليهم تصور معنى التعاون لو سمح لكل عضو أن يتعاقد مع الأجنبي بصورة تسيء إلى مصالح المنظمة كلها ، ويرون أن هذه ظاهرة ينبغي أن يوضع حد لها لصالح العرب جميعا ، ومنهم الطرف المتعاقد . الحق ، إن الجامعة ، أو الشعوب العربية ، تواجه اليوم تجربة خطيرة وينبغي أن يرتفع العلاج إلى مستواها .

لقد ذكرت وكالة الأنباء العربية في برقية لها من دمشق بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٥٣ أن بعض المصادر المسئولة في العاصمة السورية تقول إن اتصالات تدور بين المقامات المسئولة في العواصم العربية لاتخاذ موقف موحد من القضية الليبية والسعي لمنع إبرام معاهدة الصداقة والتحالف التي عقدت بين ليبيا وبريطانيا ، كما ذهبت المصادر ذاتها إلى أبعد من ذلك فتوقعت دعوة اللجنة السياسية للجامعة العربية إلى الاجتماع للبحث في هذه المسألة .

إننا نكتب هذه السطور ونريد اتجاها واضحا ، كما لم نجد إجراء معينا . إلا أننا نلاحظ أن الصمت قد يخشى على كيان الجامعة إذا ما أثير موضوع المعاهدة ولكننا نعتقد أن أكبر الخير يمكن أن ينتج من وراء هذا العمل ... ما الفائدة التي تعود على العالم العربي من منظمة تتلقى أمثال هذه اللطمات وتسكت عليها بحجة التمسك بحرفية النصوص والألفاظ ؟ إن الجامعة لتخفق في أداء رسالتها الأساسية إذا ما قبلت الأوضاع الفاسدة أو تهاونت في شأنها .

الأهداف الكامنة وراء المعاهدة

عنيت بريطانيا منذ القرن التاسع عشر بصفة خاصة تنظر إلى الشرق الأوسط على أنه منطقة نفوذ لها بسبب ما تدعيه من وجود مصالح عسكرية واقتصادية لها . وعمدت باطراد على احتلال بلدانه واحداً تلو الآخر كلما سنحت لها الفرص المواتية . فاستغلت الحالة المتعبة التي وصلت إليها مصر نتيجة السياسة المالية الخرقاء التي سار عليها سعيد وإسماعيل ، وثورة الشعب في عهد محمد توفيق ضد التدخل الأجنبي والطغيان الداخلي فاحتلتها وراحت تتذرع بمختلف الأسباب والوسائل للإبقاء على احتلالها ، حتى إذا نشبت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨) فرضت حمايتها على البلاد ، وهي الحماية التي ألغيت من حيث الاسم فقط بذلك الاستقلال الصوري الذي ورد في التصريح الصادر يوم ٢٨ فبراير من عام ١٩٢٢ . وكذلك انتهزت ما ألحق بالدولة العثمانية من هزيمة أسهم فيها العرب بقسط وافر فانتزعت من عصبة الأمم انتداباً لها (وهو صيغة للاستعمار مهذبة مستحدثة في العلاقات الدولية) على العراق وفلسطين والأردن . وإن اضطرت — على كره منها — أن تسمح بالشيء ذاته لفرنسا بالنسبة إلى سوريا ولبنان (وذلك تنفيذاً للاتفاق السري المعروف باسم اتفاق سيكس بيكو Sykes-Picot الذي وقعته الدولتان الغربيتان خلال الحرب) .

وبعد أن إيطاليا أقدمت على غزو ليبيا في عام ١٩١١ ولم تمانع بريطانيا في ذلك العمل حينذاك إذ كانت تأمل من وراء التظاهر بالرضاء أن تحدث

الميدان من دائرة التحالف الثلاثى (مع دولتى ألمانيا واليابان) إلا أنه
بسبب سياسة موسولينى وخططه فى البحر المتوسط وفى شمالى إفريقية وشرقيها
أصبحت بريطانيا تنظر إلى وجود دولة أوربية كبيرة فى ليبيا على أنه مبعث خطر
شديد على نفوذها ومصالحها فى المناطق الواقعة إلى الغرب من ذلك البلد . ولهذا
أنفت دوائرها فى القطر الليبى بعد انسحاب قوات المحور منه ، وسعت تعمل فى
الخروج منه بشتى الوسائل لأنها كانت تبيت أمراً . فما تم إعلان استقلاله من
جانب هيئة الأمم المتحدة ، وأعقب ذلك قيام حكومة وطنية ، رأت الوقت قد
حان لتمثيل الفصل الأخير من الرواية ، وسرعان ما أعلن أنه فى ٢٩ يوليه من
عام ١٩٥٣ أن الدولتين البريطانية والليبية قد وقعتا معاهدة صداقة وتحالف .
فما إنها استمرت أن مثل الفصل الأخير (من وجهة نظرها بطبيعة الحال) إذ
الواقع أن المحادثات بين الطرفين — حتى ما أوضحنا فى غير هذا المكان — ترجع
إلى ست سنوات خلت .

من هنا نرى أن الاحتلال البريطانى الجديد لليبيا ، أيا كان الإسم الذى
يطلق عليه ، يتمشى مع الأهداف التقليدية لسياسة بريطانيا إزاء الشرق
الأوسط . إلا أننا نلاحظ فى الوقت نفسه أن نفوذ انجلترا فى العالم العربى بوجه
عام قد أخذ يتضاءل فى السنوات الأخيرة بسبب قوة المد القومى . وكان من
أبرز مظاهر هذا الأمر إقدام مصر فى أكتوبر ١٩٥١ على إلغاء معاهدة ١٩٣٦
واتفاقيتى السودان لعام ١٨٩٩ ، وما حدث بعد ذلك من انقلاب فى يوليه
سنة ١٩٥٢ أعلن قادته أنهم مصممون على جلاء المستعمرين قيد أو شرط .

والواقع أن خروج الإنجليز من مصر مسألة وقت لا أكثر ولا أقل ، وهذه
حقيقة يدركها هؤلاء تمام الإدراك ومن هنا وجدوا لزاما عليهم أن يتخذوا
لأنفسهم قواعد عسكرية جديدة تكون قريبة من قبرص وساحل ليفانت ،
وغير بعيدة عن قناة السويس . ولكننا نرى فى الوقت نفسه أن الوضع الجديد

فى سياسة تنطوى على تهديد مصر بعد أن تحصل على استقلالها ، ذلك أن
وجود القوات البريطانية فى ليبيا وشرق الأردن معناه أن تصبح مصر
مهددة من الغرب والشرق . إن انجلترا تعلم أن مصر قوة تحسب خطرها إن
لم يكن يوما فغدا ، وتدرك أن نجاح مصر فى تحقيق أهدافها القومية خطر يهدد
بنفوذ والاستعمار البريطانى فى العالم العربى ؛ ومن هنا تحرص الانجليز على هذا
التهديد وهذا تيسر لما عملوه من قبل . مع غيرهم من الدول الكبرى على خلق دولة
اسرائيل ليتخذوا منها أداة للضغط على مصر خاصة والعرب بوجه عام من حين لآخر .

ومن ناحية ثانية . لقد أعلن قيام ليبيا رسميا يوم أول يناير من عام
١٩٥٢ ومع ذلك مضى عام وأكثر من نصف عام قبل أن يذاع أن المباحثات
بينها وبين بريطانيا قد انتهت بتوقيع معاهدة الصداقة والتحالف . والسؤال
الذى يتبادر إلى الذهن هو : لماذا تأخر عقد المعاهدة إلى نهاية يوليه من
العام الحالى ؟ إن الإجابة على السؤال ليست عسيرة إذ ذكرنا أن ليبيا لم تعلن
انضمامها إلى جامعة الدول العربية إلا فى دور انعقاد مجلسها فى مارس الماضى
وانجلترا ترمى من وراء ذلك إلى أغراض . إن المعاهدة مع ليبيا تقوم على
أساس الدفاع المشترك وهو المبدأ الذى لم تقبله أية دولة عربية أخرى ، وإذن
فإذا ما سكتت الجامعة عن المعاهدة الليبية ـ البريطانية كان ذلك اعترافا منها
بهذا المبدأ الخطير الأمر الذى لا شك يحدث ضجة فى صفوف بعض أعضائها على
الأقل . وإذا ما رفضت فقد ينتهى الأمر بانسحاب ليبيا من الجامعة أو بإخراجها
وهكذا تتعرض هذه المنظمة لهزة أو تجربة خطيرة من هذا القبيل ؛ ويبدو
أن الانجليز يعتقدون فى قرارة نفوسهم أن الجامعة العربية لن تتخذ أى إجراء
يحاك إزاء المعاهدة ، ولعلهم فى هذا الاعتقاد يستندون إلى بعض مواقف
التخاذل من جانبها فى السنوات الماضية .

إلا أنه جدير بنا أن ننظر إلى الموضوع لا من حيث علاقته ببريطانيا وحدها

وإعدادها على ضوء الحالة هذه وبين سياسة الدفاع الغربي بوجه عام . لقد عقدت بريطانيا معاهدات مع العراق (١٩٣٠) ومصر (١٩٣٦) وشرق الأردن (آخرها سنة ١٩٤٨) وبمقتضاها احتفظت بقواعد عسكرية من برية وجوية . وحاولت الدول العربية الثلاث ومعها تركيا أن تضم مصر والبلاد العربية (ومنها سوريا ولبنان غير المرتبطين بمعاهدات من هذا القبيل) في حلف للدفاع عن الشرق الأوسط ولكن المحاولة أخفقت في ذلك الحين ولما تدخل بعد في دور التنفيذ .

وبعد أن من دول حلف الإطلنطي بريطانيا (ذات المراكز الاستراتيجية في أجزاء من العالم العربي) وإيطاليا وفرنسا واليونان في جنوب أوربا (وفرنسا ممتلكات في شمال إفريقيا) ثم تركيا . وقد انحازت يوغوسلافيا أخيراً إلى المعسكر الغربي بعد عقد ميثاق البلقان (وضم إلى جانبها اليونان وتركيا) وتقيم القوات الفرنسية في فزان (من أقصار ليبيا) كما أنشأت الولايات المتحدة مطار الملاحة (في طرابلس) . وأخيراً عقدت المعاهدة البريطانية لتعترف بشرعية الاحتلال البريطاني للكثير من المناطق في القطر الليبي وبهذا أصبحت ليبيا رسمياً حلقة جديدة من سلسلة الدفاع الغربية

وهنا ظاهرة يجب أن نذكرها ، أو ينبغي أن نغفل ذلك . لقد نشطت الحركات القومية في الشرق الأوسط بوجه عام ضد بريطانيا ، وفي تونس والجزائر ومراكش ضد فرنسا ؛ وتردد في بعض الأوقات أن هناك خلافاً — مصدره المصلحة — بين الولايات المتحدة من جهة وانجلترا وفرنسا من جهة أخرى . وأخيراً عقد مؤتمر وشنطن الذي ضم وزراء خارجية الدول الغربية الثلاث ، وقيل إن التفاهم قد تم ، وإن لم تذع القرارات الخاصة بذلك .

ولم تمض أسابيع قلائل حتى حدثت تطورات على جانب كبير من الأهمية ؛ فقد اشتدت فرنسا في سياستها ضد الوطنيين في شمال أفريقية وانتهى بها الأمر

في أغسطس من العام الحالي إلى اتخاذ إجراء عنيف بعزل سلطان مراكش ونفيه إلى جزيرة كورسكا . وأعلنت بريطانيا نبأ توقيع معاهدة الصداقة والتحالف مع ليبيا في ٢٩ يوليه ١٩٥٣ . وأكثر من هذا تطورت الأحوال فجأة في إيران فقامت حكومة الدكتور محمد مصدق وتولى الجنرال زاهدي رئاسة الوزارة وعاد الشاه إلى البلاد بعد مغادرته إياها بأيام قلائل جداً ، وكان من الآثار المباشرة لذلك الانقلاب ارتفاع أسهم شركة البترول الإنجليزية الإيرانية في سوق لندن ، مما ينم عن تفاؤل باحتمال تسوية النزاع حول البترول الإيراني ، وكذلك أوردت الصحف أنه لما أصدر الشاه أمره الأول بإقالة مصدق وتولية زاهدي ، ثم أخفقت تلك المحاولة مما اضطر معه الشاه إلى مغادرة البلاد ، أبلغ المستر لوى هندرسون السفير الأمريكي في طهران الدكتور مصدق أن الحكومة الأمريكية لا تعترف به رئيساً لحكومة شرعية ، ولم تمض ساعات حتى حدث الانقلاب الذي أطاح فعلا بمصدق والذي تؤيده قبائل بختيارى الموالية من القديم للانجليز . وفي نفس الوقت أسفرت الانتخابات السياسية الأخيرة عن هزيمة الجبهة الموالية للولايات المتحدة وانتصار الأحزاب التي عرفت بعدم عدائها للانجليز والفرنسيين .

هذه أحداث جسام وقعت في أوقات متقاربة جداً وبعد أسابيع قلائل جداً من انفراط عقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الغربية الثلاث بوشنطن ، فماذا يفهم من هذا كله ؟ هل نفهم أن التفاهم قد تم نهائياً على إطلاق يد فرنسا في شمال إفريقيه ويد انجلترا في الشرق الأوسط ؟ يبدو أن الدلائل كلها تؤيد هذا الفهم أو الظن بحيث يمكن القول إن التفاهم الذي حدث في مؤتمر وشنطن هو يشبه الاتفاق الودي الذي تم سنة ١٩٠٤ والذي أطلق يد فرنسا في مراكش وكذلك لانجلترا حرية العمل في مصر . ووضع حداً للصراع بين الدولتين .

بطلان المعاهدة

وقعت حكومة ليبيا وبريطانيا المعاهدة ، ولم يمض وقت وجيز حتى صادق عليها البرلمان الليبي[1] ، وبهذا أصبحت بريطانيا في مركز يخول لها كافة الحقوق التي فرضت على الدولة الأولى ، وهنا يجدر بنا أن نتساءل عن مدى مشروعية هذه الوثيقة .

التعارض مع قرار الامم المتحدة .

جاء في القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ نوفمبر من عام ١٩٤٩ «أن ليبيا التي تشمل برقة وطرابلس وفزان ستكون دولة مستقلة وذات سيادة » . فإذا ما رجعنا إلى المواد الواردة في المعاهدة والاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقتين بها ، وجدنا أنها تعرض احتلالا واسع النطاق لملك البلد العربي ، بما فصلنا أمره في مواضع متقدمة ، وهذا مما يهدم تماما أي استقلال أو سيادة بالمعنى الحقيقي . إن الأمم المتحدة حين قررت استقلال وسيادة ليبيا لم تكن تهدف من وراء ذلك أن يعتدى عليهما من جانب عضو من أعضائها ، ومن هنا يبدو واضحاً أن بريطانيا قد خرقت قرار منظمة الدولية كما أن حكومة ليبيا ليس لها الحق في توقيع صك يهدد استقلال البلاد ويقضي على سيادتها .

---

[1] الذي صادق عليها حتى الآن مجلس النواب

موقف البرلمان الليبي

في البيان الذي أذاعه « المؤتمر الوطني الليبي » نطالع الفقرات التالية [١]

(١) تجلى تكتل الإدارتين (البريطانية والفرنسية خلال فترة الانتقال) للوحدة الليبية في إقامة هيئة ـ لم ينص عنها قرار هيئة الأمم ـ مؤلفة من واحد وعشرين عضواً (٧ أعضاء عن كل ولاية) وكان تأليف هذه اللجنة مخالفة لأبسط قواعد الديمقراطية وأصول التمثيل الأولية، وذلك لتفاوت عدد سكان المناطق الثلاث.

(٢) تجاوزت تلك اللجنة حدود مهمتها واغتصبت لنفسها حق تأليف الجمعية التأسيسية التي عرفت بجمعية الستين لتؤلفها من ستين عضواً بنسب متساوية عن الأقاليم الثلاثة (٢٠ عضواً عن كل إقليم) .

(٣) تجاوزت الجمعية التأسيسية مهمتها وذلك في الأمور الآتية : إعلان ملكية السيد إدريس السنوسي التي هي من حق مجلس الأمة المنتخب، واختيار وتثبيت حكومة بمعاونة بريطانيا ، وإصدار قرار وإلحاقه بالدستور يفرض الحكم الفدرالي على البلاد، ووضع قانون للانتخاب فيه مآخذ وعيوب مقصودة مبيتة لغايات وأهداف ظهرت نتائجها فيما بعد .

وهكذا كان البرلمان الليبي وليد ظروف أقل ما توصف به أنها لم تكن طبيعية . وإذا صح ما أورده البيان بعد ذلك عن تدخل الحكومة في الانتخابات

---

(١) المؤتمر الوطني الليبي يكشف النقاب عن مؤامرة بريطانيا وأعوانها في ليبيا الوطن العربي الذي باعوه . . . !

لفرض مرشحيها ، جاز القول أن البرلمان ليس بالهيئة الشعبية المنبع والتى تستطيع أن تتحكم فى مصير البلاد ومستقبلها .

وأكثر من هذا فقد سبق أن ذكرنا أن جميع أعضاء مجلس الشيوخ[1] الأول معينون (خلافا لنص الدستور) . وعلاوة على ذلك فالمعاهدة أمر له أهميته البالغة ، وكان من الواجب إجراء انتخابات جديدة على أن تكون المعاهدة أساس الاستفتاء . لقد انتخب البرلمان ولم يكن يدور بخلد أحد من أفراد الشعب الليبي أن هناك نية لتوقيع وثيقة من هذا القبيل ، وإذن لم يكن من حق هذه الهيئة النيابية إقرار المعاهدة بأى حال من الأحوال قبل الرجوع إلى الشعب . ولا عبرة هنا بأن نضرب المثل ببريطانيا وبرلمانها إذ لا وجه للموازنة بين الحالين بسبب اختلاف مركز الطرفين المتعاقدين .

عدم تكافؤ الطرفين

وثمت ناحية أخرى لها أهميتها ذلك أن المعاهدة التى نحن بصددها لا تتضمن شرط التكافؤ الذى لابد من توفره بين المتعاقدين لصحة العقود . وأخطر من هذا أن المعاهدة عقدت والبلاد تحتلها القوات البريطانية ، مما يتضمن معنى الضغط والإكراه ، وهكذا لا يمكن القول بأن هذه الوثيقة قد ارتضتها البلاد بملء حريتها .

---

(١) يجب أن نذكر هنا أن مجلس الشيوخ لم يناقش المعاهدة حتى كتابة هذه السطور .

معنى البطلان :

وقد يتساءل البعض عن معنى البطلان بينما المعاهدة قد وقعتها حكومة ليبيا ثم صادق عليها البرلمان . وهنا نقول إن العبرة بالشعب نفسه ؛ إذ مهما وافقت الحكومات والبرلمانات ، لغرض أو آخر ؛ على أية وثيقة مع دولة أودول أخرى فانها تصبح غيرذات قيمة مادامت لا تعبر عن الارادة الشعبية الصحيحة ؛ والشعوب لا تقبل المعاهدات والاتفاقات التى تتعارض مع مصالحها الحيوية والحقيقية ؛ وإذن فالبطلان إنما يكون من ناحية هذه الشعوب .

نداء

ولا يسعنا أن نختم هذا المقال دون أن نورد النداء الذى انتهى به بيان « المؤتمر الوطنى الليبى » (الذى أسلفنا الإشارة إليه) : —

إن الشعب العربى فى جميع أجزاء الوطن العربى يعلن بطلان هذه المعاهدة التى يباع بموجبها جزء عزيز على العرب .

إن الشعب العربى الليبى يؤازره الشعب العربى يرفض هذه المعاهدة التى تصيب أكثر من دولة عربية واحدة بالضرر ، وتهددها تهديداً مباشراً وتعتبر خطراً على أمنها وسلامتها .

إن الشعب العربى يحتج بشدة ويستنكر هذه المعاهدة التى تعزل أجزاء الوطن العربى عن بعضها وتدق إسفينا فى الإتصال بين العرب فى الشرق والغرب وبالتالى تقطع أوصال وحدة جهادهم المقدس فى سبيل الحرية والاستقلال .

إن الشعب العربى يرفض معاهدة الذل التى ما هى إلا نواة لتنفيذ مشروع الدفاع المشترك وبالتالى الصلح (مع اسرائيل) الخطرين على مستقبل الأمة العربية .

يعلن الشعب العربى أفراداً وجماعات بدء المعركة فى سبيل القضاء على هذه المعاهدة والحيلولة دون تنفيذها .

« تم بحمد الله تعالى »